

د. مصطفى الفقي

لقاء الافكار





الدكتور / مصطفى الفقى

* تخرج فى كلية الإقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة
عام ١٩٦٦ .

* دبلوماسى فى وزارة الخارجية منذ سنة ١٩٦٦ ، وخدم فى
السلك الدبلوماسى المصرى لدى بريطانيا والهند .

* حاصل على دكتوراه الفلسفة فى العلوم السياسية من جامعة
لندن عام ١٩٧٧ .

* عمل سكرتيراً للسفير رئيس جمهورية مصر العربية للمعلومات
فى الفترة من ١٩٨٤ إلى ١٩٩٢ .

* له عشرات المقالات باللغتين العربية والإنجليزية فى الدوريات
العربية والأجنبية .

* عضو فى جميع الجمعيات المتصلة بالشئون السياسية والدولية
ودراسات الشرق الأوسط فى القاهرة .

* قام بالتدريس فى الجامعة الأمريكية بالقاهرة على امتداد
الخمس عشرة عاما الماضية .

* ممتحن خارجى للدرجات العلمية العليا بالجامعات المصرية .

لقاء الافكار



المسئلة للمسئولة المسماة والكتاب .

الطبعة الأولى

١٩٩٣

د . مصطفى الفقى

لقاء الأفكار

الغلاف

المصمم محمود الهندى

د. مصطفى الفقي

لقاء الافكار

مقدمة

كنت ضيف الهيئة العامة للكتاب في معرضها السنوى ضمن سلسلة « اللقاءات الفكرية » فى أمسيات المعرض فى مطلع كل عام وكذلك أمسيات الهيئة فى شهر رمضان المبارك ، وهو أمر أتاح لى عبر السنوات الخمس الماضية أن أكون طرفا فى حوار حر ومفتوح مع آلاف المواطنين ، سواء حين كنت أشغل موقعا فى « رئاسة الجمهورية » أو بعد عودتى الى عملى الأسمى فى « وزارة الخارجية » .

وقد كان دافعى دائما لقبول الدعوة الكريمة من الأستاذ الدكتور سمير سرحان رئيس الهيئة هو ايمانى بأنه ليس كالحوار سبيلا الى سلامة الرأى ، ووضوح الفكرة ، وصواب النظرة ، وخلق أرضية مشتركة تسمح بالتواصل بين الأجيال ، وايجاد مناخ صحى من الثقة المتبادلة والرؤية الواضحة .

وقد رأت الهيئة نشر مضمون بعض هذه اللقاءات عبر هذه الصفحات والتي كان كل منها بمثابة محاضرة غير مكتوبة يتبعها نقاش عفوى حول كل القضايا القومية أو المسائل الوطنية أو المشكلات الفكرية ، سواء ما اتصل منها بالأوضاع الداخلية أو بالسياسية الخارجية . .

أرجو أن يجد فيها القارئ محاولة لاستثمار الهامش المتاح للحرية ، والافادة من مناخ التعددية .

د . مصطفى الفقى

مايو ١٩٩٣

مصر والعرب (*)

(★) من اللقاء الفكرى بمعرض الهيئة العامة للكتاب بالقاهرة - ٣٠ يناير

• ١٩٨٩

ان عروبة مصر ليست شعارا نرفعه حين نريد ،
أو ينكره علينا غيرنا حين يشاء ، انما عروبة مصر
تعبير مباشر عن تاريخها القومي وتراثها الثقافى
وواقعها الجغرافى وتجارب الزمان المشترك، والتحديات
المتصلة ، والنظرة الواحدة تجاه المستقبل البعيد •

واذا كانت العروبة قد أعطت مصر دائما دورها
المركزى فى المنطقة ومكانتها المتميزة فى قلب أمتها ،
الا أن مصر قد أعطت منذ البداية ، ولا زالت على عطائها
الموصول وروحها المتجددة •

انها مصر التى تقدم للعرب دائما الجديد وتطل
عليهم بما يجعلها دوما ملتقى الأنظار ومحط الآمال • •
فبعد الفتح الاسلامى تقدمت مصر لحمل لواء الثقافة
العربية ، ونهض أزهرها الشريف لكى يكون حصنا
للفقه الحنيف والشريعة الغراء ولغة القرآن الكريم • •
لقد قبلت مصر الاسلام ديناً والعروبة ثقافة ، بينما
قبلت شعوب أخرى الاسلام وامتنع عليها قبول العروبة •

انها مصر أيضا التى قدمت دائما ، عبر تاريخها
الطويل ، النموذج الذى يوازن بين القديم والجديد • •

بين الثابت والمتغير .. أى التى تمضى قدما مع حركة التاريخ وطبيعة التطور .. وتلك نقطة هامة لأنها تعطى مصر صفة الدولة المحورية ، انها مصر أيضا التى قدمت عبر القرون نموذج « المتمرّد سياسيا » والذى يستطيع التقدم على سواه ، وبرهان التاريخ فى ذلك واضح ، ألم يقف محمد على ووزاره وزن مصر السياسى وثقلها الاقتصادى ودورها الثقافى فى مواجهة الدولة العثمانية وكأنما كان يردد « ان هذه هى مصر حتى لو كنت لا أنتمنى أصلا اليها » ، بل اننى أزيد على ذلك وأضيف اليه ان شعار « مصر للمصريين » لم يكن معاديا للفكرة القومية أو منفصلا عن الانتماء العربى ، ولكنه كان شعارا وطنيا ضد الوجود الأجنبى والسيطرة الخارجية .

واذا كنا نسلم اليوم بأن التيار الثقافى فى مصر هو تيار عربى ، الا أن ذلك لا ينتقص بحال من الأحوال من تيارات أخرى عبرت على أرض هذا الوطن بدءا من العصر الفرعونى ومرورا بالعصر الرومانى ، حيث ازدهرت ملامح المسيحية الأولى فى وادى النيل متمثلة فى الكنيسة المصرية المتفرّدة ، حتى أطل الاسلام على الوادى فاستجاب له المصريون تخلصا من الاضطهاد وتطلعا لسمّاحته وبساطته .. وهكذا نشهد كيف انصهرت على أرض الكنانة الحضارات ، وتزاوجت الأفكار ، وتداخلت الثقافات .

ان الوطن العربي الذى عانى القهر وعسف
الديكتاتورية وتسلط حكم الفرد وشهد سنوات طويلة
من التشرذم القومى ، يتطلع الآن الى أكبر دولة عربية
وهى تعود لاحتل مكانها الذى عرفت به ، وارتبطت
بوجوده ، ولكنها لا تستقبل اشتاءها العرب خالية
الوفاض ، بل هى تستقبلهم بعطاء جديد يتمثل فى
تجربة ديمقراطية تقوم على التعددية ، وحرية الفكر
والتعبير ، وسيادة القانون .

وهى تجربة متقدمة بالنسبة للمنطقة العربية برغم
كل التحفظات التى قد ترد عليها أو الملاحظات التى
تتردد حولها ، ولا شك أن عدوى الديمقراطية سوف
تنتقل الى غيرها ، لأن الاتجاه نحو الحرية طريق
لا رجعة فيه ، ولا نكوص عنه ، وحتى لو حدث ذلك ،
فانه يكون بمثابة انتكاسة مؤقتة لا تستمر ، لأن من
عرف الحرية يكون دائما مستعدا لكل للتضحيات من أجل
استعادتها .

لقد جاءت عودة العرب الى مصر هذه المرة بعد عقد
كامل من القطيعة السياسية لى تثبت أن النهج المصرى
فى مواجهة الصراع العربى - الاسرائيلى قد بدأ
يكتسب مؤيدى ممن اعترضوا عليه وقاطعوا مصر
بسببه ، على الرغم من أن ذلك النهج كان ولا يزال ،
اجتهادا قوميا يستحق الدراسة ويغرى بالتأمل . لقد
كان بمثابة محاولة مصرية غير تقليدية قادها الرئيس

الراحل السادات لمواجهة الطبيعة المعقدة للصراع والتدخلات المتشابكة لتاريخنا بفرصه الضائعة .

وها هي مصر العربية تحاول اليوم أن تحيل «الكلم» البشرى على أرضها الى « كيف » بشرى فعال ومؤثر يعطيها وزنها في المنطقة ويؤكد دورها أمام الآخرين ، ان هذه المرحلة تقتضى منا البحث فى أساس موضوعى لسياسة مصر العربية ، يخرج بها من اطار الشعارات والأمنيات والعواطف الى واقع الدنيا على مشارف القرن الحادى والعشرين .

لقد عشنا أحلام « البطل القومى » على امتداد الخمسينيات والستينيات ولكن ثبت للجميع ان الأحلام الوردية والأمانى الوطنية وبريق الزعامة لا تكفى وحدها ، فالشعوب لا تأكل مؤتمرات وخطبا فقط كما انها لا تنتصر بالأمال والتطلعات دون غيرها ، بل لابد فى كل الأحوال من قاعدة فكرية متوازنة ، وحركة سياسية نشطة ، وتعامل يومى أمين مع الواقع فى ظل استراتيجية طويلة المدى ، ورؤية واضحة الأهداف .

فالذى قضوا على أحلام محمد على التوسعية عام ١٨٤٠ هم الذين قضوا على تطلعات الرئيس الراحل عبد الناصر القومية فى ١٩٦٧ .

ان الضمان الوحيد هو الجدية فى التعامل مع
الواقع والموضوعية فى اتخاذ قرار ، فلم يعمد يكفى
العرب أن يلوکوا ذکريات تاريخهم أو يستهلكوا
امكانيات حاضرم ، بل عليهم قبل كل شىء البناء من
أجل مستقبلهم •

رياح التغيير والعالم العربي(*)

(*) من اللقاء الفكرى بمعرض الهيئة العامة للكتاب بالقاهرة - ٢٦ يناير

١٩٩٠ .

لقاء الأفكار - ١٧

ان هذا الموضوع يلح على كل الخواطر، ويشير تساؤلات لدينا جميعا ، فهو موضوع يثير اهتماما مشتركا بيننا ومرد ذلك اننا قد فوجئنا بتحويلات هائلة لم تكن متوقعة حتى من أكثر المحللين للسياسات الدولية تطرفا وشططا ، أو أشد المراقبين للأحداث العالمية تشاؤما أو تفاؤلا ، وكأننا نتأكد عمليا أن الاعتماد على التنبؤ السياسى لاستشراف المستقبل وتوقع تطورات له لم يعد أمرا له ضوابط علمية موضوعية محكمة ، فمن ذا الذى كان يتوقع أن تجرى الأمور بهذه السرعة فى نقلة نوعية واضحة على امتداد خريطة الدنيا بأسرها •

لقد حفل عام ١٩٨٩ بأمور كبرى بدءا من أحداث الصين وانتهاء بأحداث رومانيا ، وكان الخريطة الدولية تتشكل من جديد ، كما فوجئنا بأن مسلمات قد سخت لأكثر من سبعين عاما ثم انهارت فجأة ، وحتى الكيان الكبير المسمى بالاتحاد السوفيتى يتجه الى تغيير جذرى يصل به الى نهايته كوجود سياسى وقطب دولى فى عالم اليوم •• اننا نكاد نكون فى مواجهة نتائج حرب عالمية ثالثة لم تحدث فى الواقع ولكن نتائجها قد بدأت تطفو لتزيح أمامها الكثير من معطيات ونتائج الحربيين

العالميتين الأولى والثانية ، والواقع ان هذه التغيرات
التي طرأت على عالم اليوم قد بدأت تثير تساؤلات
عديدة لدى الدول المختلفة خصوصا تلك الدول النامية
وأصبح السؤال الملح هو :

• أين نحن من كل هذا الذي يجزى ؟؟

بدأت الدول تعيد حساباتها وتفكر من جديد في
أسلوب التعامل مع هذه التحولات الكبرى بعد أن تغيرت
المسلّمات التقليدية وبرزت الى الوجود حقائق جديدة
• ان النظام الدولي الذي استقر لسنوات طويلة وتميز
بتأكيد الاختلاف سياسيا وفقا لطبيعة الاختلاف بين
النظم الاجتماعية في المعسكرين الشرقي والغربي .

ان هذا النظام الذي عاش في أجواء الحزب الباردة
واعتمد على مفهوم الاستقطاب الدولي تحول قوتين
عظميين ، قد بدأ يتحول تماما ويأخذ منحى جديدا
يجعلنا نتحدث عن أحادية النظام وسقوط الثنائية أو
فكرة الاستقطاب المزدوج .

وقد بدأ العالم وكأنه يدفع النظم الاجتماعية الى
التقارب ، فالدول التي كانت اشتراكية قد بدأت تخرج
من شرقة الحزب الواحد وتتجه الى التعددية السياسية
واطلاق الحريات العامة والاتجاه الى اعمال آليات السوق
والتحول الى الاقتصاد الحر ، كذلك فانه على الجانب
الآخر بدأت الرأسمالية المتطورة تتحدث عن الوظيفة

الاجتماعية لرأس المال والدور الوطنى للقطاع الخاص
وأهمية الاعتراف بالسعي الاجتماعى لبعض السلع
الأساسية للطبقات الفقيرة .

وهكذا كان التحول فى الفترة الأخيرة متوازيا
على كل الأصعدة اقتصاديا وسياسيا وثقافيا ، وليس
يعنى ذلك ان الاشتراكية قد ذهبت الى غير رجعة فهى لم
تأت مع لينين وحده أو بفكره الذى وجد تطبيقه فى
الكيان السياسى المسمى بالاتحاد السوفيتى والدول التى
دارت فى فلكه وإنما الاشتراكية هى شكل من أشكال
تدخل الدولة ومرحلة من مراحل تطورها فلقد عرف
التاريخ الاقتصادى ، على سبيل المثال ، الدولة الحارسة
التي تكتفى بالاشراف على القضاء والشرطة وتنظيم
الأمر العامة دون التدخل فى الحياة الاقتصادية ، كما
عرفنا أيضا مرحلة الدولة المخططة التي تتدخل فى
النشاط الاقتصادى وتعتمد على المركزية فى تنظيم شكل
المجتمع وترسم خطوطا عريضة لا تسمح بتجاوزها . .
وعلى ذلك فإن الرواية لم تتم فصولا ولم يسدل الستار
على أحداث لازالت تجرى وتتطور بسرعة مذهلة يوما
بعد يوم

اننا بصدد تحول جذرى فى ضمير العالم . ووجدان
البشرية وعقلها فى وقت واحد ، ولئن نصبل أبدا الى
المشهد الأخير فى مسرحية الوجود إلا بانتهاء الحياة

ذاتها ، فالتطور سنة الحياة والتغير فلسفة الوجود والسباحة ضد التيار لا تستمر ولن يوقف الانسان أبدا كل ما يتمشى مع طبيعة الأشياء ، كما انه ليس قادرا على أن يعاند الطبيعة البشرية ، وهو تفكير عبثى ذلك الذى يحاول شد الكيانات الساسية الى الماضى أو المصادرة على حركتها نحو المستقبل •

ان ما حدث وما سوف يحدث فى المستقبل القريب هو بلورة لمرحلة انتقال نحو عالم جديد تتم فيه ترجمة مراكز القوى الجديدة والوصول الى مرحلة التوازن فى العلاقات الدولية وفقا للأوزان الحقيقية للدول حاليا وقدرتها على فهم الصيغة الجديدة التى تحكم شكل المجتمع الدولى ، اننا لسنا بصدد بدائل غير تقليدية ولكننا بصدد عالم مختلف لا بد من الاندماج فيه والتطور معه •

والملاحظ أن هذه التحولات ليست قاصرة على ما كنا نسميه العالم الثانى وحده ولكن نجد اصداها فى العالم الأول أيضا اذا جاز استخدام هذين المصطلحين •• فنحن فى مرحلة التحول نحو صياغة جديدة لمعادلة مختلفة فى العلاقات الدولية يتأثر بها العالم كله بلا استثناء ، بل اننى أتجاوز ذلك فأقول ان التحولات التى شهدتها العالم فى الخمسمائة سنة الماضية أقل فى تأثيرها من تلك التحولات التى وقعت فى الخمسين عاما الأخيرة ، لذلك فاننى أتصور ان الذى يفرض تقدمه

على العالم اليوم سوف يستمر كذلك مستقبلا لفترات
قد تطول .

لقد كنا نسمع مثلا ان الدول الاستعمارية تتناوب
السيطرة والنفوذ . . اسبانيا والبرتغال بنفوذهم
البحرى فى عصر الكشف الجغرافية ، بريطانيا
بسيطرتها الامبراطورية على مناطق كثيرة فى آسيا
وأفريقيا حيث كان التنافس بينها وبين فرنسا حادا
وواضحا .

ولكننا نجد اليوم أن سيطرة دولة عظمى على
مقدرات العالم وسياساته قد يستمر لفترة أطول من تلك
الامبراطوريات التى سقطت من قبل ويرجع ذلك الى أن
الاكتشافات العلمية هى التى تحدد طبيعة التقدم
والتقهقر .

فلقد كان اختراع البارود مثلا سببا فى قلب
موازين القوى العسكرية فى العصور الحديثة ، كما كان
اكتشاف العجلة منذ آلاف السنين ايدانا بتغير ميزان
القوى لصالح المصريين القدماء فى مواجهة أعدائهم فى
حقبة معينة من تاريخنا الفرعونى ، ولذلك يمكن بعد
عشرين أو ثلاثين عاما لدول أخرى أن تتقدم على سواها
لأسباب اقتصادية أو تكنولوجية رغم عالمية البحث
العلمى وشيوع ملكية الاختراعات الجديدة والأبحاث
الناجحة ، فأنا أتصور مثلا ان الولايات المتحدة الأمريكية

سوف لا تنفرد بعرش الدولة العظمى الوحيدة الى الأبد أو لفترة طويلة قادمة ، وسوف تدخل على المساحة الدولية متغيرات جديدة سواء كانت أوروبا المتحدة بعد ١٩٩٢ أو ما نطلق عليه النمر الآسيوية الأربعة ، بل ان الصين بعد استقرار التحولات الاقتصادية والسياسية فيها سوف تكون القوة الرئيسية فى مرحلة معينة من تطور العلاقات الدولية ، وهذا كله أمور تحتمل الصواب والخطأ ولكنها فى النهاية تمثل رؤية للمستقبل من خلال تحولات الواقع .

وهنا يثور السؤال الأساسى : ما هى ملامح هذه المتغيرات ؟

أو ما هى النتائج الملموسة للمتغيرات الدولية الجديدة على عالمنا العربى ؟

نستطيع أن نلخص هذه النتائج فيما يلى :

أولا : تغليب منطق المصلحة القومية على الأفكار والأيدىولوجيات السياسية وليس معنى ذلك ان العالم سوف يصبح خاليا من الأيدىولوجيات مؤثرة وأفكار شاملة ، ولكن المتوقع أن تبرز أهمية الكيان القومى على حساب البناء العقائدى ، سوف ترفض الدول القسوالب الملزمة والأفكار الجامدة وسوف يتجه العالم ، شرقه وغربه ، الى نوع من المرونة السياسية والقبول بما يمكن

أن تتجه اليه المصالح الدولية وليس ما يحدث الآن في الاتحاد السوفيتي الا دليلا على ذلك .

فالفكر الماركسي يأخذ موقفا صناداميا مع المسألة القومية والفكر الديني عموما ، لذلك فلن نستقوط التطبيقات الماركسية سوف تنتعش له العيارات الدينية ، وتتوارى بسببه الأفكار الشمولية والنظريات الجامدة .

ثانيا : وفقا للنتيجة السابقة سوف يتحول الصراع السياسي الى صراع مصالح وليس صراع أيويولوجيات محددة في اطار أفكار ملزمة للدول المختلفة مع تركيز خاص على قضايا حقوق الانسان وزيادة الهامش المتاح من حريات الفرد ، فهناك ضمانات كفلها القانون الطبيعي وأخرى كفلها القانون الوضعي لحقوق الانسان ، فهو يكتسب بمجرد ميلاده حقوقا معينة أولها حق الحياة التي لا تسلب منه دون حق أو بغير قصاص .

ان هناك تيارا غالبا في عالم اليوم يبدو شديد الحساسية واليقظة لهذه الحقوق الأساسية وأي انتهاك لها في أي مكان نجد اصداؤه من مناطق العالم الأخرى لأن ثورة الاتصالات وحركة المعلومات السريعة والتقدم التكنولوجي الهائل كلها عوامل تسمح بأن يعلم الجميع ما يجري في أي بقعة من العالم في نفس وقت حدوثها تقريبا ، كما أن الاتجاه نحو تأكيد الحريات الشخصية ودعم الحريات الفردية يعتبر تيارا كاسحا لن تقو أعين

لأنظم الاستبدادية أو الدكتاتوريات الفردية على الصمود أمامه أو الوقوف في طريقه ، لقد هبت رياح التغيير ولا يبدو لي انها سوف تتوقف ، فعلى كل الأنظمة التي تقيد التعددية وكل الدول التي تسمح بانتهاك حقوق الانسان وطفيان سلطة الحكم على حقوق الفرد أن تعيد حساباتها بدلا من أن يأتيها التغيير قسرا ،
خالما أمنا أن من لا يغير سوف يتغير .

ثالثا : ان الاتجاه الى التعددية السياسية والتنوع الحزبي يبدو أمرا لا مفر منه أيضا ، كما أن اثراء الديمقراطية والاستجابة لضمير الجماعة أصبحت أمورا لا يمكن تجاوزها كذلك فان حرية الفكر والابتعاد عن مصادرة مظاهر الابداع أصبحت ركائز تتجه اليها النظم المختلفة ، اذ يكفي أن نعلم ان بعض دول أوروبا الشرقية تناقش حاليا هل يسمح للأحزاب الشيوعية أن تمارس دورها السياسى فى ظل التعددية ؟ وهكذا أصبح الحزب الأوحى بالأمس يبحث عن مجرد مكان الى جانب غيره فى عالم اليوم !

رابعا : العودة الى الصراع القومى مهما تشابهت الأيديولوجيات ، ولعلنا نذكر ذلك الخلاف الحاد الذى قام فى الستينيات بين الاتحاد السوفيتى والصين الشعبية ، رغم انها كانتا دولتان تحت مظلة الفكر الماركسى ، ولكن جوهر الخلاف كان خلافا قوميا بين دول

متجاوزة ، فهو صراع تاريخي قومي لا تمحوه وحدة الأيديولوجية ، لذلك فأننى أشعر اننا نعود الى مرحلة من تاريخ الانسان يكون فيها المعيار القومى هو المعيار الفاصل فى كثير من صراعات العالم ، بل اننى لا أخفى مخاوفى من تجاوز ذلك الى مرحلة تعصب وطنى و « شيفونية » حادة تكون شبيهة بمنطق الاستعلاء القومى الذى عرفته المانيا مرتين فى القرن الأخير .. حتى فى عالمنا العربى تبدو لدينا حاليا أحاسيس شعوبية ومشاعر قطرية تدعو الى البحث فى التاريخ المحلى والخصوصية الذاتية الى جانب احياء بعض النعرات التاريخية لدى عدد من دول المنطقة *

خامسا : ان بروز العامل الدينى فى أوروبا الشرقية بثوبها الجديد سوف لا يكون فقط دعما للكنيسة الغربية بل هو أكثر من ذلك دعم أكبر للكنيسة . مرحلة معينة .. ولعلنا قد شاهدنا تلك الفرحة التى عمت دول أوروبا الشرقية فى احتفالات أعياد الميلاد الشرقية التى قد تدخل طرفا فى اللعبة السياسية عند هذا العام ، حيث بدأت صلوات الكنائس تذاع رسميا ، وعادت حرية ممارسة الشعائر الدينية بعد طول انقطاع ، اننا بصدد دعم للكنيسة المسيحية الشرقية والكنيسة المسيحية الغربية على حد سواء وبذلك قد يتزايد دور العامل الدينى فى السياسة الدولية خصوصا اذا وضعنا فى الحسبان تنامى تيار الأصولية الاسلامية

على الجانب الآخر ، وتلك على كل حال تمثّل قضية تحتاج الى مزيد من البحث لفهم طبيعة العلاقة التاريخية بين الدين والسياسة خصوصا فيما يتصل بقضايا الأقليات والمواجهات التاريخية بين الشرق والغرب .. ونحن نذكر عبارة « جورباتشوف » الشهيرة حين تحدث عن اعادة ترتيب البيت الأوربي الواحد وهو بذلك يشير الى النتائج الفعلية للتغيرات التي حدثت ، من هنا فنحن مطالبون ، سواء كنا من الشرق الأوسط أو العالم العربي أو يحكم انتمائنا الى ما يسمى بالعالم الثالث ، نحن مطالبون بدراسة آثار سقوط الستار الحديدي على مجريات الأمن في منطقتنا ، اذ لا يخفى علينا ان الشرق الأوسط هو أقرب بقاع العالم الثالث لأوروبا بغربها وشرقها بل اننى لا أتجاوز ثوابت الجغرافيا اذا قلت ان البحر الأبيض المتوسط هو بذاته بحيرة أوربية عربية حيث نطل نحن العرب على سواحله الشرقية والجنوبية بينما يطل الأوروبيون على سواحله الشمالية. فى الجانب الآخر ، فاذا كنا قد سلّمنا بأثر الثورة التكنولوجية وتطور حركة المواصلات والاتصالات فى التقريب بين الشعوب ، فما بالنا اذا كانت الجغرافيا الطبيعية تضيف الى ذلك عاملا آخر يؤكد نفس المعنى .

ان المنطقة التى نعيش فيها قد عرفت نظاما سياسيا وترتيبات اقليمية فى ما نطلق عليه سياسيا تعبير الشرق الأوسط ، وهذا النظام الاقليمى هو الميراث

السياسى لفترة- ما بعد- سقوط الأمبراطورية العثمانية ومنذ نهاية الحرب العالمية الأولى، ولا شك أن كثيرا من الكيانات الجغرافية والمعطيات السياسية تحتاج الى مراجعة شاملة ولم يعد من الممكن أن نبعث فى شكل جديد للعلاقات الإقليمية دون المساس ببغض تلك الثوابت الحديثة نسبيا فى المنطقة، فهناك بعض النظم والكيانات التى لا يزيد عمرها عن عمر نظم وكيانات سقطت فى أوروبا الشرقية، ولا نستطيع هنا أن ندخل فى استطرادات لأن المسألة كلها تقع فى إطار ما نطلق عليه « التنبؤ السياسى » بكل ما يحيط به من محاذير وافتراضات ..

... ونحن نستطيع الآن أن نميز من آثار التغيير على المنطقة العربية الأبعاد الثلاث الآتية :

(أ) البعد الأول : وهو المتصل بالصراع العربى - الاسرائيلى ، وهنا يكون علينا أن نبعث بجديّة فى اثر هذه التغيرات التى طرأت فى العالم على طبيعة ذلك الصراع ولا شك أن كل طرف يتساءل حاليا هل التغيرات التى حدثت دوليا ثم اقليميا تضيف نقاطا لصالحه أم انها تعتبر ذات تأثير سلبي على موقفه فى ذلك الصراع؟

اننى أستطيع أن أزعم أن اسرائيل سوف تستمعى الى تجميد التحرك السياسى والدبلوماسى نحو التسوية فى المرحلة القادمة لعامين أو أكثر قليلا فى محاولة

لاكتشاف ملامح أوضح للتغير السريع الذى طرأ على الخريطة السياسية للعالم .

•• ان أوروبا الشرقية مثلا كانت تعتبر فى ظل الفكر الاشتراكى من القوى المؤيدة للفلسطينيين فلا بد اذا من اعادة الحسابات لدى جانبى الصراع فى الشرق الأوسط ومحاولة استيعاب نتائج هذه التغيرات ، فقد كانت هناك مواقف كثيرة فى سياسات العالم العربى اعتمدت على أجواء الحرب الباردة وارتكزت على علاقات تقليدية بالمعسكر الشرقى استخدمها عبد الناصر كثيرا من قبل واستخدمتها دول شقيقة فى المنطقة ، ولكن الأمر اختلف الآن فنحن نتجه الى مرحلة استقطاب جديدة تتمركز فيها قوة العالم سياسيا واقتصاديا فى أحد القطبين ، الى جانب قوى أخرى ليس من بينها الاتحاد السوفيتى الذى قيل عنه وبحق فى أكثر من مناسبة اننا لو رفعنا عنه ترسانة السلاح لديه فانه يكاد يكون احدى دول العالم الثالث !

(ب) البعد الثانى : ويتصل بالتنمية السياسية والاقتصادية فى العالم العربى وأتصور ان تأثيراته قد تصبح سلبية فلا شك أن القروض والاعانات من الدول الغربية ، بل والاستثمارات والنشاط السياحى العربى سوف يجد انه من الأولى به أن يتجه الى أوروبا الشرقية التى تمثل الشقيق الغائب لسنوات طويلة والذى يعود يلهفة شديدة بحثا عن مكان لائق للحياة العصرية فى

خريطة عالمنا المعاصر وهذا الأمر يدعونا الى ضرورة الاعتماد على الذات ، كما قد يستلزم من العرب احداث نوع من التجمع الاقتصادى لمجابهة التجمعات الجديدة والصمود فى مواجهتها *

(ج) البعد الثالث : وهو ضرورة اتاحة الفرصة لمزيد من حريات التفكير والتعبير فى منطقتنا العربية ، وضرورة مراجعة الأنظمة السياسية واساليب الحكم والأخذ بالنموذج الديموقراطى والابتعاد عن الأنماط الديكتاتورية المتسلطة أو النظم القبلية المتخلفة ، فالعقل العربى مدعو الى صحوة كاملة ويقظة تامة تسمح له باستيعاب التغيرات ذات الايقاع السريع والتطورات المتلاحقة .. فنحن نتوقع مثلا أن تثور بعض مشكلات الأقليات فى منطقة الشرق الأوسط كرد فعل لتطور الظاهرة القومية فى أوروبا الشرقية وهى تختلف عن الحركة القومية عموما التى كانت تاريخيا مدعاة للتوحد والتكتل بينما الظاهرة القومية الجديدة تؤدى الى الانقسام وبعث كيانات جديدة واحياء قوميات غابت لسنوات طويلة تحت مظلة أيديولوجية مهيمنة ..

هذه بعض ملاحظات رأيت أن أسوقها فى حديث موجز عن رياح التغيير التى حولت أجواء الحرب الباردة الى مناخ جديد لا تبدو حتى الآن ملامحه الكاملة فالرواية لم تتم فصولا كما ان المشهد الأخير لا يزال بعيدا .. وسوف تبقى هناك علامات استفهام قد

لا نستطيع الاجابة عنها اليوم ، ومنها على سبيل المثال دور الزعيم السوفيتي « جورباتشوف » وكيف تم اعداده تاريخيا وسياسيا واعلاميا لكي يكون شخصية محورية في هذه التحولات الكبرى .

كذلك فان هناك أيضا آثار هذه التحولات الضخمة على منطقتنا وهل هناك احتمال لبروز قوى جديدة أو ميلاد أفكار متطرفة تؤثر على خريطة الشرق الأوسط ؟ وهل يعتبر ما حدث في الفترة الأخيرة بمثابة المسبمار الأخير في نعش الفكر الاشتراكي أم إن التاريخ بطبيعته هو سلسلة من دورات الانتعاش والانكماش ، والشيد والجذب ، والصعود والهبوط لمختلف الأفكار والنزعات والعواطف بدءا من الايديولوجيات الكبرى مرورا بالأنظمة المختلفة وصولا الى البروح القومية في كل زمان ومكان ؟

هذه هي رياح التغيير .. وتلك آثارها التي تمهد لأجواء جديدة ومناخ مختلف .. وطقس يحتاج الى عقل الأمة وضمير الوطن ووجدان الشعب .

قضية الديمقراطية في مصر (*)

(*) من اللقاء الفكرى بمعرض الهيئة العامة للكتاب بالقاهرة - ١١ يناير

١٩٩١ .

لقاء الأفكار - ٣٣

ان الارتباط بين الديمقراطية وبين ما يحدث الآن على الأرض العربية هو ارتباط وثيق للغاية وقضية محورية تمثل مفتاح باب التقدم ، اذ أن نواقذ الحريات التى تسمح بدخول كل التيارات هى السبيل الوحيد لولوج عالم العصر والدخول بالقرار السياسى ، مصرىا وعربىا ودولىا ، الى أكثر مراحل نضوجا وأكبر امكاناته رشدا •

والدخول بالقرار السياسى ، مصرىا وعربىا ودولىا ، الى أكثر من مراحل نضوجا وأكبر امكاناته رشدا •

فالحريات العامة والتعددية الحزبية وسيادة القانون وضمانات حقوق الانسان هى كلها أدوات الحياة السياسية المعاصرة ، فلو ان العالم العربى ، سواء بأنظمتة التى تعتمد على الدكتاتورية الفردية أو التسلط الحزبى أو حكم الأسرة الواحدة ، أقول لو انه اتخذ الديمقراطية الحديثة أسلوبا فى السياسة والحكم ، ولو انه اعتمد نصوصا دستورية لها قدسيته واحترامها ، بغض النظر عن طبيعة النظام جمهورىا كان أو ملكىا ، لو ان ذلك حدث لتجنبنا أمتنا كثيرا من النكسات التى

تعرضت لها ، والكوارث التى حلت بها ، وتمكنت من الاستفادة من عشرات الفرص الضائعة منها ، ولكنها هى دائما أمتنا العربية المثقلة بتراثها السياسى المتقلب ، وخبراتها التاريخية غير المستقرة ، والتى تركت بصماتها - عبر قرون طويلة من الاستغلال الأجنبى والسيطرة الخارجية * على ضمير هذه الأمة ووجدانها ، فأصابتها بالعثرات ، ووضعت فى طريقها كل العقبات *

وسوف أركز على قضية تشغل أذهاننا وتمر بخواطرننا ، وأعنى بها قضية التربية السياسية للشعب المصرى ، خصوصا قطاعات الشباب فيه والأجيال الصاعدة منه *

وسوف نكتشف من استقراء تاريخنا الحديث ان هناك ارتباطا لزوميا بين التربية السياسية للعاملين فى الحياة العامة وبين توفر الرؤية السياسية لديهم ووجود تصور متكامل للمستقبل أمامهم ، وليس بالضرورة أن يصل ذلك الى مستوى النظرية المتكاملة أو الفلسفة الشاملة ، ولكنه يظل على الأقل مصدرا لنظرة موضوعية عامة لا تأخذ بالتفكير الجزئى ، أو بأسلوب التقسيم المعيب للأفكار على نحو يجعل الرؤية قاصرة والتفكير عاجزا عن استيعاب كافة العوامل السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية أو النفسية على نحو تنصهر فيه كل هذه العوامل أمام صانع السياسة أو متخذ القرار *

اننا فى مصر نملك من الكوادر الفنية ما يجعل مصر بحق مستودع العقول البشرية المتميزة فى المنطقة ، ومصدر المهارات الانسانية والخبرات المختلفة لسائر الأقطار العربية ، فضلا عن الأيدى العاملة المدربة التى اختلط عرقها ، وأحيانا دماؤها ، بالبنية الأساسية فى عدد من الدول الشقيقة •

ورغم هذا التفوق النسبى الملحوظ الذى اشتهرت به مصر فى ميدان الكوادر الفنية حتى جمع الفاتح العثمانى سليم الأول خيرة الصناع وأمهر الحرفيين وأرسلهم من مصر الى عاصمة الخلافة العثمانية فى السنوات الأولى لحكمه فى مصر ، منذ ذلك الحين وربما قبله بقرون عديدة ، كان العقل المصرى والخبرة المصرية يقفان دائما وراء العديد من انجازات شعوب أخرى حولنا ، فمصر التى صنعت الحضارة فى فجر التاريخ صدرت صناعاتها الى غيرها منذ ذلك الحين وحتى اليوم •

هذه أمور لا نجادل فيها ولكن الذى لا نختلف عليه هو اننا اذا كنا بالفعل أثرياء فى كوادرننا الفنية ، فاننا فى المقابل فقراء فى كوادرننا السياسية حتى لقد رمانا غيرنا بأننا شعب غير ميسس مقارنة بشعوب أخرى شقيقة يلوك أبناؤها الشعارات السياسية صباحا ، ويجرعون كؤوس النظريات والفلسفات مساء وتربطهم بقضايا الحكم مجادلات يومية ، وتحليلات لا تتوقف ، بل اننى أذكر ان زملاءنا فى الجامعة من الطلاب العرب

كانوا يقولون لنا فى مطلع الستينيات ، ليس لديكم
فى مصر حياة سياسية باستثناء الحزبين الكبيرين الأهل
والزمالك !!

وليس لدى ما يمنعنى من التعرض لواحدة من
تجارب العمل السياسى فى ميدان الشباب، وهى المحاولة
التي جرت فى الستينيات تحت مظلة ما سمي « بمنظمة
الشباب العربى » فى محاولة من حكم الرئيس الراحل
جمال عبد الناصر احتواء الأجيال الجديدة وخلق كواد
سياسية فاعلة تدين له ولفكرة بالولاء المطلق الذى
لا منافس له ، ولا اعتراض عليه ، ربما فى محاولة
مستترة لايجاد توازن خفى فى مواجهة قوى أخرى على
ساحة الحياة السياسية فى مصر حينذاك ، كان من بينها
المؤسسة العسكرية ذاتها بقيادة المشير الراحل عبدالحكيم
عامر *

ولكن تلك التجربة ، بالرغم من كل النوايا
الصادقة والشباب المخلص الذى انضوى تحت لوائها
بكل الايمان والجدية ، لم يكتب لها الاستمرار لأسباب
يتصل بعضها بشكل « القولة » التي تميزت بها ، ثم
حراعات القمة بين القيادات فى محاولة من كل جانب
لاستخدام تلك القوة الهائلة من طاقات الشباب المصرى
لصالحه دون توظيفها لخدمة المصلحة العليا والمستقبل
المصرى مما أدى فى النهاية الى ضرب تلك التجربة بل
وتشويه صورتها ، واجهاض نتائجها *

ولست أطالب بالطبع باستعادة مثل هذه التجربة ،
فالعصر غير العصر ، والبشر غير البشر ، والنظام غير
النظام ، والظروف اختلفت ، والدنيا تغيرت ، والقيادات
تبدلت ، ولكن الذى أطالب به هو ضرورة التفكير
موضوعيا وجديا فى أسلوب جديد يتمشى مع التعددية
السياسية والانفتاح الفكرى وسيادة القانون وحقوق
ترتبط أى محاولة جديدة باستيعاب كافة المتغيرات
حولنا ، ودراسة كل الظروف المحيطة بنا ، والتركيز
على أهدافنا العليا فى السلام والاستقرار والتنمية •

ولعلمكم لا تختلفون معى فى أن الأحزاب السياسية،
فى ظل النظام الديمقراطي الذى يؤمن بالتعددية ، هى
المدارس الطبيعية لتخريج الكوادر السياسية •

ولقد عرفت مصر قبل ثورة ١٩٥٢ ، تجربة
ديمقراطية لا بأس بها اذا أخذناها بمفهوم نسبى
يرتبط بالظروف التى أحاطت بالوطن فى ذلك الوقت ،
وجود المحتل وتدخلات « السراى » فى مجريات الأمور
لتعويق حزب الأغلبية من الوصول الى السلطة ، ومع
ذلك فقد كانت الأحزاب مراكز للممثل السياسى الذى
تتربى فيه الكوادر ، وتخرج منه القيادات ، ولعلمنا
لا نزال نذكر كيف كان وزراء الحكومات المصرية قبل
الثورة شخصيات سياسية بالدرجة الأولى ، تملك رؤية
واضحة ، ولها برنامج حزبى محدد وتصور متكامل
للمهام التى تسعى لتحقيقها •

٠٠ وهل أسماء مثل أحمد لطفى السيد وطه حسين
ومحمد حسنين هيكل وغيرهم الا نماذج لقمم ثقافية
وسياسية تبوأ مقعد الوزارة فأضافت اليه وصعدت به
وتركت بصماتها على الأجيال التالية ؟ هذه هى مظاهر
التربية السياسية الحزبية التى اعتمدت على ركائز
الانسان والمصلحة العامة لكل المصريين يكون من شأن
هذا التفكير أن يسعى الى نوع من التربية السياسية
للأجيال الصاعدة ، بعيدا عن الشعارات الرنانة
والعبارات الجوفاء والأفكار المبهمة ، بل لابد أن
ثقافية فى تاريخنا المعاصر ٠٠ يومها كان الوزير سياسيا
قبل أن يكون فنيا متخصصا ، فالوزير صانع سياسة
وراسم خطة ، فاذا لم تكن لديه رؤية سياسية ، فمن
الطبيعى أن تضطرب الأمور وتختلط الأوراق وتضيع
الأولويات، بل اننى أزيد على ذلك أن دورالارستقراطية
المصرية كان هو الآخر فى خدمة العمل السياسى العام ،
وأنا أعنى بالارستقراطية ، ذلك التزاوج بين الثروة
والثقافة ، فالأرستقراطية هى تطويع الثراء لخدمة الذوق
العام والرقى بالآداب والفنون على نحو يجعل لتاريخ
تلك الثروة نوعا من الأصالة والعراقة ، لذلك فانه ليس
كل ثرى بالضرورة أرستقراطيا اذ أن الارستقراطية
ذات مضمون ثقافى واجتماعى يرتبط بتقاليد معينة
ومفاهيم راسخة ٠٠ ان عائلة عبد الرازق مثلا فى
صعيد مصر ، هى صورة للارستقراطية المصرية فى

مطلع هذا القرن حيث كانت الملكية الخاصة لديهم في خدمة التعليم ولصالح الثقافة .

وهل ننسى ان العائلة المالكة نفسها قدمت بعض الكوادر المتصلة بالعمل العام وشارك أفراد منها في الجهود الأهلية لإنشاء الجامعة المصرية ، كما أن أسماء بعض الأمراء مثل عباس حليم ويوسف كمال وعمر طوسون ومحمد عبدالمنعم وغيرهم ، هي نماذج للمشاركة الشعبية والعمل السياسى من جانب أفراد فى أسرة محمد على .

وحين قامت ثورة يوليو وظهر على الساحة تعبير « أهل الثقة وأهل الخبرة » حدث لأول مرة انفصال حقيقى بين السلطة والمعرفة ، أصبحنا فى مواجهة وزراء فنيين لا يتجاوزون فى رؤيتهم حدود الاطار الفنى لتخصصاتهم دون نظرة شاملة تعطى للقراة السليم كل أبعاده المختلفة ، ولم يعد تعيين الوزير تعبيرا عن اتجاه سياسى يستدل به أو يشار اليه ، فبينما كان تعيين طه حسين أو حتى اسماعيل القبانى وزيرا للمعارف (التعليم) يشير الى اتجاه لتغليب الكم أو الكيف فى السياسة التعليمية المصرية ، أصبح تعيين الوزير الآن لا يعدو ان يكون اختيارا تنفيذيا لمواصلة تسيير الأمور ، وتحريك دولا ب العمل اليومى ، دون أن نتوقع نظرة جديدة أو فلسفة مختلفة .

خلاصة ما أريد أن أشير اليه هو أن فقدان الاهتمام بالتربية السياسية ونقص الكوادر المؤهلة للمناصب القيادية قد أدى بالضرورة الى عزوف الجماهير عن المشاركة فى الحياة السياسية والى الاتجاه نحو اللامبالاة والسلبية ، حتى ان الاقبال على الانتخابات البرلمانية فى المدن المصرية أصبح يوحى بأن الأغلبية الصامتة قد اختارت مقاعد المتفرجين لأنها لا تجد العناصر القيادية التى تنجذب اليها أو الكوادر السياسية التى تنوب عنها، وذلك يؤدى بنا فى النهاية الى حالة من الفراغ السياسى والخواء الفكرى الذى يترك الباب مفتوحا لجحافل التطرف وتجار الموت ومروجى المخدرات وصانعى الادمان .

اننى أقول وبكل صراحة ، ان جزءا كبيرا من أزممتنا الحالية والمآزق الذى نواجهه ، انما يعود الى مشكلة نقص الكوادر السياسية على الساحة المصرية والتى تعتبر مرحلة الشرعية الثورية مسئولة عن الجزء الأكبر منها ، فالذين يفتقدون الرؤية يعجزون عن تصور مشروع قومى عام ، كما ان حاضريهم غير موصول بتأريخهم ، فضلا عن أمور أخرى تتصل بنقص الثقافة ، والقصور فى استيعاب التراث ، وافتقاد القدرة على التهيؤ للمستقبل، ونحن جميعا ندرك أن الأفكار العظيمة فى التاريخ كانت هى المحاور التى غيرت مجرى الحياة الانسانية وقدمت أرقى الفلسفات وأنضج النظريات ،

يل ان الاختراعات الرائعة قد بدأت هى الأخرى خيالا
وتصورا لدى أصحابها ثم أصبحت بعد ذلك حقائق
ملموسة تفيد منها البشرية ويسعد بها الانسان .

لذلك فانه من الطبيعى أن يحوز أولئك الذين
يتصدون للعمل السياسى ويتقدمون للخدمة العامة على
قدر واضح من تصور الأمور والربط بين الأسباب
والنتائج ، وفهم العلاقة بين التاريخ والجغرافيا ، أى
بين بعد الزمان وبعد المكان ، الى جانب الفهم السليم
لطبيعة الجماهير . . آلامها وآمالها . . مشكلاتها
وقضاياها . . ومصر أحوج ما تكون الى اهتمام أكبر
وجهد أنظم للوصول الى مرحلة من مراحل العمل
السياسى أكثر نضوجا ووعيا وحتى لا يصبح العقد
الصامت بين السلطة والشعب ، بين الحكام والمحكومين ،
يمثابة تفويض من طرف واحد وهو مالا يعنى وجود
تصور طويل المدى أو حلول واضحة لخدمة المستقبل .

ومصر قطعت شوطا كبيرا على طريق الديمقراطية
يجعلها تطل على أمتها العربية ، بعد سنوات القطيعة
الرسمية ، بتجربة رائدة فى تعددية الرأى وديمقراطية
القرار ، وهذا ما تعودته العرب من مصر دائما ، فهى
لا تغيب بوجودها ولا يتوقف عطاؤها بل ان رغبتها فى
دعم الآخرين هى مبرر وجودها ذاته ، ولا يمكن أن
تكون هناك مؤسسات سياسية فعالة أو مناخ ديمقراطى

صحى الا بوفرة الكوادر السياسية التى هى وقود الديمقراطية وركيزة العمل السياسى المؤثر .

اننا نتطلع الى ذلك اليوم الذى يتواصل فيه دور الأجيال المصرية فى ظل متغيرات رهيبة ، دولية واقليمية ، تدعونا الى مراجعة كل ما حولنا بتجرد وصدق وموضوعية ، لأن الغد مختلف عن اليوم ، فاذا كان اليوم هو ابن الأمس ، فان الغد يظل هو ذلك المجهول الذى يحتاج الى الرؤية الواضحة والقرارات الشجاعة والسياسات الناضجة فى عالم تتشابك فيه المصالح وتتداخل الاهتمامات وتتضاعل فيه مساحة العواطف النبيلة والنوايا الحسنة ! ..

مفهوم النظام العربى الجديد (*)

(*) من لقاء « الامسية الرمضانية » فى مبنى الهيئة العامة للكتاب
بالقاهرة - ٢١ فبراير ١٩٩١ •

يبدو الحديث عن النظام الجديد استطرادا بالقياس
لتعبير آخر يتردد دائما في هذه الفترة وأعنى به النظام
العالمى الجديد ، وهو الاصطلاح الذى أطلقته الادارة
الأمريكية بحيث يعنى اعادة ترتيب الأوضاع وفقا
للمتغيرات الدولية والتطورات العالمية التى طرأت فى
السنوات الأخيرة ، وواقع الأمر أن المقصود بهذا التعبير
هو اعادة صياغة شكل العلاقات بين الدول بل والتنظيم
الدولى ذاته ، وفقا لمراكز القوة الجديدة فى العالم بعد
التحولات الكبرى التى شهدتها خريطته السياسية .

ونفس الأمر ينسحب على المقصود بالنظام العربى
الجديد ، فاذا كانت المتغيرات الدولية قد أدت لحديث
متكرر عن نظام عالمى جديد ، فإن التغيرات الاقليمية
فى المنطقة قد أدت على الجانب الآخر الى حديث متجدد
أيضا عن نظام عربى جديد يستتبع بالضرورة البحث
فى العلاقات العربية - العربية ثم علاقات العرب بالقوى
غير العربية فى الشرق الأوسط ، ونقصد بها تحديد
ايران وتركيا واسرائيل رغم الاختلاف فى طبيعة كل
علاقة منها بالنظم العربية المختلفة .

كذلك ، فان الأمر يقتضى أيضا ضرورة تطوير المنظمة الاقليمية ونعنى بها جامعة الدول العربية ، حتى يتواءم ما نسميه بالنظام العربى الجديد مع كافة التغيرات التى حدثت ويستوعب فى نفس الوقت كل الثوابت فى المنطقة •

!! فاذا أردنا تطبيق هذا التصور على الواقع العربى الراهن ، فسوف نكتشف ان انعكاسات الصدمة التى حدثت بغزو العراق للكويت ثم المواجهة العسكرية بين قوى التحالف الدولى والعربى من جانب والعراق من جانب آخر ، نقول ان هذه الصدمة لازالت تمارس تأثيرها الشديد على مجريات الأمور حتى يمكن القول ان حرب الخليج الأولى فى مطلع الثمانينيات وحرب الخليج الثانية فى مطلع التسعينيات ، مروراً بعدد من الظواهر الأخرى فى المنطقة التى نرصد منها ، على سبيل المثال ، اجتياح اسرائيل للجنوب اللبنانى عام ١٩٨٢ حتى عودة العرب الى مصر بعد قطيعة دامت عقدا كاملا من الزمان ، نقول ان كل هذه الظواهر تمثل تغيرات هامة فى اطار عدد من الثوابت الاقليمية والقومية •

لقد أصبح عرب اليوم يجادلون فى المسلمات ، بل لقد عادت معظم الأقطار العربية الى المربع الأول فى مسيرة العمل القومى وترسبت فى الأعماق أزمة ثقة كبرى لم يعرفها تاريخ المنطقة بحق منذ أيام الفتنة

الكبرى فى النصف الأول من القرن الهجرى ، حتى ان الهوية العربية ذاتها أصبحت موضع جدل وبحث ، وأطلت الشعوبية من جديد لتعيد «القطرية» الى ما كانت عليه منذ سنوات طويلة .

ذلك ان النظام العربى الذى بدت ملامحه منذ نهايات القرن الماضى ، ورسخت دعائمه فى العشرينيات من هذا القرن بقيام الثورة العربية الكبرى فى غضون الحرب العالمية الأولى ، ثم سقوط الخلافة العثمانية ، أقول ان هذا النظام قد تغير بالتحولات التى حدثت فى المنطقة خلال السنوات الأخيرة ، وهو نظام كان فيه اعتراف بالدولة الوطنية وانسلاخ عن فكرة الدولة الدينية ، ولكن يبدو ان ذلك لم يكن اختيارا نهائيا ، فلقد بدأت الحركة الأصولية الاسلامية تمارس تأثيرا شديدا فى المنطقة العربية وتعيد التساؤل من جديد فى هذا الطرح الوطنى القومى الذى كان احدى مسلمات العقود السبع الماضية .

فعلى الرغم من أن الثورة الفلسطينية منذ الثلاثينيات ضد الوجود الصهيونى فى فلسطين والتى أدت الى عدد من التطورات المعروفة منذ ذلك الوقت وأهمها قيام جامعة الدول العربية وصدور ميثاقها ، أقول انه على الرغم من أن تلك الثورة الشعبية قد هزت الضمير العربى هزة عنيفة تحقق بسببها الاجماع العربى ذاته الذى ظل متماسكا تجاه طبيعة الصراع العربى -

الاسرائيلي الى ما بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣ ، الا أن حرب الخليج بمرحلتها ، قد طرحت على كاهل النظام العربى التزامات جديدة تتعلق بعلاقة العرب بجيرانهم ، وعلى الأخص الدولة الاسلامية فى ايران بكل ما تحمله تلك العلاقة من سوء فهم أو خلافات تاريخية ، بعضها قومى بين الفرس والعرب ، وبعضها دينى بين الشيعة والسنة ، الى جانب المخاوف التقليدية من تطلعات ايران فى منطقة الخليج وبذلك أصبحنا فى مواجهة موقف عربى جديد لا يعتمد على الاجماع الشعبى خصوصا بعد غزو العراق للكويت وحدث انقسام حقيقى فى « الشارع العربى » منذ ذلك الوقت ..

.. ان العالم العربى أصبح عليه أن يفيق من هول الصدمة وأن يدرك ان الأمم العظيمة لا تصنعها الا الآلام العظيمة والصدمات الكبرى ، ويكون على الأمم فى تلك المرحلة القيام بمراجعة شاملة يتم فيها التفرقة بين ما هو ثابت وما هو متغير ، بين ما هو موروث وما هو طارئ ..

فليس من المتصور مثلا أن نتحدث فى التسفينيات عن محاولة اعادة النظر فى هويتنا العربية أو تقسيم المنطقة بين مشرق ومغرب أو أغنياء وفقراء ، بل المطلوب أن يكون دورنا مركزيا محوريا ، يعتمد على الرصيد الحضارى والثقافى لدى أمتنا بحيث يكون الاتجاه نحو

صحة عربية كبرى تعطى للعقل العربي قيمته وتستبعد كل المحاولات الخبيثة التي تحاول أن تستثمر مناخ الفرقة ، وأن ترتفع الأمة بجراحها فوق الخلافات الطارئة وتتجه نحو مصلحة عربية عليا يسعى الجميع اليها .

وهنا يكون من اللائق أن نشير الى بعض الملاحظات المتصلة بموضوعنا :

أولا : لا يجب أن تكون أحداث السنوات الماضية مبررا بأي حال لحالة من الانزواء القومى أو الانكفاء الشعبى فى محاولة يسعى البعض بها الى تعميق أزمة الثقة ، وتفضيل الأجنبى على العربى ، وضرب الفكر القومى بواقع عارض لا يحترم الثوابت ولا يستوعب درس التاريخ .

ثانيا : ان مفهوم الأمن القومى العربى هو وحدة متكاملة غير قابلة للتجزئة ، كما لا يمكن اختزاله ليصبح فقط حديثا عن أمن الخليج وحده ، فقد يكون الأغنياء أكثر تعرضا للأطماع ، ولكن الجميع شركاء فى النهاية وفقا لنظرية أمن متكاملة لا ترتبط بالثروة وحدها .

ثالثا : ان الطرح الذى ركزت عليه القيادة العراقية بعد غزو الكويت حول شعار توزيع الثروة طرح سوف يلقى بالضرورة قبولا جماهيريا لأن معظم الدول

العربية فقيرة ، كما ان لهذا الشعار بريق خاص ينطلق من مفهوم الأمة الواحدة في السراء وفي الضراء ، في الغنى والفقر ، في الإسلام والحرب .

رابعا : ان ظاهرة اختفاء الشارع السياسى العربى تعنى أن الخلاف قد امتد من القيادات الى الجماهير بشكل أدى الى تراكم الاحباط ورسوخ عقدة ذنب عربية نتيجة تكرار ضياع الفرص وانهيار المثل والتيه فى دروب الجدل النظرى والشعارات الجوفاء .

خامسا : ان سلامة أقطار الأمة العربية ووحدتها الاقليمية هدف قومى لا يجب التفريط فيه أو الاقلال من قيمته ، وعلى سبيل المثال ، فان الشعب العراقى لا يجب أن يدفع أبدا ثمن مواقف اتخذتها قياداته ، أو تصرفات اتجه اليها الحكم فى بغداد ، فالعراق كان ولا يزال وسوف يبقى رصيذا كبيرا لأمتة العربية سياسيا وثقافيا وعسكريا كما كان دائما عبر التاريخ .

سادسا : ان التغيير فى المناخ السياسى السائد والخروج من المأزق القومى القائم لن يتحقق بغير تغيير آخر فى العقلية العربية بحيث يكون الرشد السياسى والنضج القومى هى سبيلنا لتحديث النظام والاتجاه نحو التعددية والبعد عن الديكتاتوريات وحكم الأفراد والأسر ، ان مستقبل حركة التاريخ فى المنطقة هو جزء من مستقبل حركة التاريخ فى العالم كله ، وهو الذى

يمضى مع طبيعة الأشياء ومنطق الأمور ، فلقد ولد
الانسان حرا وهكذا يجب أن يكون ، لا تكبله قيود
ولا تتوقه عقبات •

سابعا : ان الدور المصرى يقع فى مركز المسيرة ،
وهو دور ريادى تنويرى بالدرجة الأولى يبدأ من التراث
والثقافة حتى الدعم العسكرى وتصنيع السلاح ، مروزا
باستخدام الخبرة المصرية التاريخية فى كل المجالات
وتوظيفها ، الى جانب الخبرات العربية الأخرى من أجل
مستقبل أفضل فى ظل سلام شامل وعادل واستقرار
سياسى راسخ وتنمية بشرية شاملة لا تتوقف بسبب
احداث عارضة أو مواقف طارئة •

ثامنا : ان توزيع الأدوار العربية يجب أن يكون
أمرا معترفا به فى اطار العمل العربى المتكامل ومن
أجل المصلحة الواحدة مع احترام الخصوصية القطرية
والمزاج المحلى فى مواجهة قوى اقليمية ودولية تستهدف
تعويق المسيرة العربية وتغييب العقل العربى وشغل هزم
الأمة وصرف طاقاتها فى مشكلات متتالية معظمها يتصل
بالعلاقات العربية - العربية قبل أن تكون متصلة
بعلاقات العرب بالعالم من حوله •

•• ان نظرتنا الى الأمور فى العالم العربى لا يجب
أن تتوقف عند منظور واحد ، بل يجب أن يكون لها من
الشمولية والتعدد ما يجعلها قادرة على المواجهة الحقيقية ،

كما انه آن الأوان لنضع حدا للازدواجية فى الشخصية
العربية « الشيزوفرنيا القومية » ، فنحن نتطلع الى
مستقبل عربى أفضل تحت مظلة الصيغة الجديدة
للسياسة والحكم فى الوطن العربى ، بعيدا عن أوهام
سقطت ، وأفكار بليت ، متجهين نحو غد يسعد فيه
«الجميع حتى الفقراء ويحتمى به الجميع حتى الضعفاء »

هل لدينا أزمة فكر ؟ (*)

(*) من اللقاء الفكرى بمعرض الهيئة العامة للكتاب بالقاهرة - ١٠ يناير

٠ ١٩٩٣

ان الفكر هو العملية الحيوية الأولى التى تميز الانسان عن سواء وتؤكد ارتقاءه عن غيره من الكائنات كما تثبت أنه هو أرقى مراحل التطور بين المخلوقات ، ويكون التفكير بالتالى هو أرقى مراحل العمل التى يقوم بها الانسان ذاته .

ولقد رأيت أن يكون موضوعنا متصلا بقضايا الفكر والرأى وذلك للأسباب التالية :

أولا : اننا فى فترة تحول كبرى فى تاريخ البشر ومرحلة هامة من مسيرة الانسان ، فلقد انهارت نظم سياسية واقتصادية ، وسقطت أفكار سيطرت على العقول ورسخت فى الأذهان لعشرات السنين ، فتحن اذا أمام منعطف هام يدعونا بالضرورة الى التأمل الدائم والتفكير المستمر .

ثانيا : ان قضايا حرية الرأى جزء أساسى من حقوق الانسان كما حددها القانون الطبيعى ثم القانون الوضعى ، حتى أصبحت مرادفا لتيار حركة التاريخ ثم صارت « موضحة العصر » وبذلك ترويعت حرية الفكر

على قمة الحريات التي يصعب مصادرتها ويستحيل القضاء عليها .

ثالثا : ان هناك نزاعات قومية فى مناطق عديدة من خريطة العالم الى جانب تنامى التيارات الدينية وبذلك تحولت المفاضلة بين العالمية والقومية فى جانب ثم التحديث والسلفية فى الجانب الآخر لتكون سببا مشتركا لتيارات فكرية تحتاج الى مناخ من الليبرالية التى تحمى الفكر والمفكرين وتتقدم بالابداع والمبدعين .

رابعا : ان مصر مهد حضارة عريقة استوعبت بروحها المتجددة كل الأفكار الفلسفية والاجتهادات الفكرية ، حتى ان ارهاصات التوحيد انبعثت من شمس مصر القديمة حين سيطر لغز الموت والبعث « الحياة الثانية » على ذهن المصرى القديم فدعاه ذلك الى التأمل والبحث العميق فى أسرار الكون ولغز الوجود ، فالمصرى بطبيعته مفكر يتميز بالمواثمة بين الثبات والتجديد .. بين الأصالة والمعاصرة .. بين العراقة والتحديث .. فمصر كانت ولا تزال مستودع الأفكار وملاذ أصحاب رأى الحر حتى انها استقطبت كفاءات المنطقة الذين وفدوا اليها فى ميادين الآداب والفنون والمسرح والصحافة استثناسا بمناخها الفكرى ، واجتماعا بتقاليدها الراسخة .

ولا يخفى علينا أن حرية الفكر هى حرية مرسله لا يرد عليها ضوابط ولا تحول دونها قيود ، اذ يستطيع

الانسان أن يفكر فيما يشاء فى الوقت الذى يريد طالما بقيت أفكاره حبيسة ذاته ، كما ان ما نطلق عليه « حق الخيال » هو بمثابة ركيزة التطور الانسانى كله ، فكل الأفكار العظيمة والاختراعات الرائعة بدأت خيالا فى ذهن أصحابها وخواطر طاقت بمقولهم •

وإذا كانوا قد قالوا قديما ان « الحاجة أم الاختراع » فاننى أضيف اليها و « الحرية أم الابداع » ، ولذلك فان الحرية هى ألزم ما يحتاجه المفكر ، كما أن المصادرة على الأفكار تبدو وكأنها مصادرة على الذات نفسها ، ويظل حق التفكير مطلقا لأصحابه حتى إذا ما عبروا عن أفكارهم وانطلقوا بأرائهم عندئذ فقط نكون فى مواجهة قضية أخرى تتصل بحرية التعبير ، وهى تلك التى قد ترد عليها ضوابط وتتصل بها ضمانات وفقا لطبيعة كل مجتمع ، ومساحة الحرية المتاحة فيه •

فاذا كانت حرية الفكر ترتبط بمفهوم مطلق ، فان حرية التعبير ترتبط بمفهوم نسبى. يتأثر بطبيعة النظام السياسى السائد والمناخ الاقتصادى والاجتماعى والثقافى ، لذلك فقد حددت بعض نظم الحكم دوائر تمثل مناطق مقيدة لحرية التعبير ، ومنها على سبيل المثال بعض قضايا الأمن القومى كشئون القوات المسلحة والنشاط العسكرى للدولة وأسرارها الاستراتيجية ، كذلك بعض المسائل المتصلة بالمعتقدات الدينية التى تعبر عن وجدان الانسان ولا تخضع غالبا للجدل العقلى ،

ويعتبر المساس بها تجريحا لأصحابها ، ويتصل بهذه القضايا أيضا بعض الأمور الخاصة بالوحدة الوطنية وأوضاع الأقليات وكل ما يعتبر تحريضا على الفتنة الطائفية .

وهكذا نجد أن الاعلان عن الأفكار يختلف عن عملية الفكر ذاتها ، ولقد عرفت مصر الحديثة حدودا مقبولة لممارسة حرية التعبير ، وسوف نظل نذكر كتابات وأفكار جيل الرواد ، بدءا من الطهطاوى وعلى مبارك ومرورا بالشيخ محمد عبده وقاسم أمين حتى جيل أحمد لطفى السيد وعلى عبد الرازق وطه حسين وسلامة موسى والعقاد ، وغيرهم ممن كانوا يحق منارات فكرية وقمما شامخة تميزت بها مصر فى المنطقة وجعلت من الكنانة دائما مركز جذب واستقطاب لكل من يطلب مزيدا من المعرفة أو يتطلع الى منابع الفكر وروافده الدافقة .

ويجب أن نلاحظ هنا ان ما نشير اليه بكلمة « الحرية الفكرية » يختلف بالطبيعة عن « الفوضى الاجتماعية » ، والذي يفرق بين الاثنين هو درجة النضوج الثقافى والوعى السياسى الذى يسمح بالترفة بين ما هو مطلوب وما هو ممكن ، بين ما هو مستهدف وما هو متاح .

ويبدو لموضوعنا هذا أهميته الخاصة اذا تابعنا ذلك الجدل الذى يثور بين وقت وآخر حول كتاب بذاته

أو مؤلف يعينه ، فيصبح الحوار نوعا من التراسق الحاد الذى ينطلق فيه أصحابه من دوافع وأسباب ، يلعب العامل الشخصى فيها دورا كبيرا ومؤثرا ، وتتوارى الموضوعية والحياد وبالتالى تختفى المصلحة العليا بينما الأصل أن تكون للحوار ضوابطه ، وللاختلافات آدابها فلسنا جميعا قالبا جامدا فى التفكير ولا نمطا واحدا عند التعبير لأن الانسان الفرد لم يعيش الدهر كله كما لم يعيش فى كل مكان . فالأصل فى الطبيعة البشرية هو التنميط والاختلاف والتباين ، لذلك فان التعددية هى فلسفة الوجود كما أن انتفاء الأبدية هو سر النهاية .

ويمثل القانون الوضعى ركيزة أساسية فى وضع الأطر العامة للحريات الفردية والضمانات المطلوبة لحق ممارسة العقائد وتبنى الأفكار ، والقانون كائن حتى لأنه يتعلق بالظاهرة البشرية التى هى بطبيعتها متطورة متغيرة ، لذلك فان القانون يجب أن يمضى مع الحياة ويتحول مع الظروف ، لأن ما كان مقبولا بالأمس قد يكون مرفوضا اليوم ، كما ان ما لا نرضى عنه اليوم قد نستجيب له غدا .

فاذا كان ذلك هو الجانب المؤسسى فيما يتصل بحرية التفكير فان الجانب الآخر هو ذلك الذى يتصل بمناخ الممارسة ذاتها ، حيث يتعين أن نسلم جميعا بأكبر قدر ممكن من الليبرالية التى تحتوى فى إطارها

الفكرى ويفهمها الفلسفى كافة الحريات السياسية والاجتماعية * * فلا حرية لفكر فى ظل القهر السياسى ولا استمرار لفلسفة فى ظل القيد الاقتصادى ولا سلامة لمفكر فى ظل الكبت الاجتماعى * *

والليبرالية بهذا المعنى ليست نقيضا للمعتقدات الروحية أو التيارات السلفية ، ولكنها فى الحقيقة مرادف للديمقراطية والتعددية وسيادة القانون وحقوق الانسان والرغبة فى الدفاع عن أفكارنا وأفكار غيرنا بحيث تنال كلها نفس القدر من الحفاوة والاهتمام دون بغى أو قهر أو تسلط ، فهى تعنى أن مناقشة الأفكار ضرورة ولكن محاكمة المعتقدات عدوان * *

هذه بايجاز ملامح الحرية الفكرية بشقيها التى يتصل أولها بمؤسسات الممارسة ، بينما ينصرف ثانيها الى المناخ السائد الذى تتم من خلاله تلك الممارسة ، فإذا اجتمع الجانبان والتقى الجناحان ، أصبحنا ننعم ببيئة فكرية صحيحة تسمح لمؤسسات الاستنارة أن تقدم - كما فعلت من قبل - نخباً من المفكرين وقوافل من المبدعين ، سواء كان انطلاقتها من المؤسسة الدينية أو المؤسسة السياسية أو قلاع الثقافة على امتداد خريطة الوطن الذى ارتبط دائماً فى ذهن كل من حولنا بأنه

ملتقى الأفكار والفلسفات • ومستودع الطاقة البشرية
المتميزة والذي ظل بناؤه الحضارى صامدا وعطاؤه
الثقافى متصلا برغم التحديات الكبرى والمواجهات
الحادة والعقبات التى تستهدف أرض النيل وبلد
الأهرام والتى اشتغل قدامؤها بصناعة الحضارة ،
ونخشى اليوم على أحفادهم من تبديد ما صنع الأجداد -

الشرق الأوسط في عالم متغير(*)

(*) من لقاء « الأمسية الرمضانية » في مبنى الهيئة العامة للكتاب بالقاهرة -
في ١٤ مارس ١٩٩٢ .

لقاء الأفكار - ٦٥

ان اصطلاح « الشرق الأوسط » تعبير ظهر في كتابات أساتذة العلوم السياسية في الولايات المتحدة الأمريكية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية ، فبيئما كان للأوروبيون يتحدثون عن « الشرق الأدنى » منذ زوال تعبير « المسألة الشرقية » حتى بداية تلك الفترة تميزا له عن « الشرق الأقصى » فإن الأمريكيين ، بحكم البعد الجغرافي ، فضلوا استخدام كلمة « الأوسط »

وعلى كل حال فهو اصطلاح نسبي ، فالآسيويون مثلا يطلقون عليه تعبيراً أكثر تفصيلاً فيسمونه « اقليم غرب آسيا وشمال أفريقيا » ، ورغم تعدد المسميات ، فإن المقصود في النهاية يبدو واحداً ، اذ نعني بالشرق الأوسط من الناحية السياسية ذلك الاقليم الممتد من ايران شرقاً الى ما يتجاوز الحدود الليبية غرباً ، ومن تركيا شمالاً الى جنوب الجزيرة العربية وأيضاً السودان جنوباً . . وعلى ذلك فهو يشمل قوميات متعددة للعرب الغلبة بها ولكنهم ليسوا وحدهم فيها .

ومنطقة الشرق الأوسط لها أهميتها القصوى من الناحية الاستراتيجية باعتباره مركز اتصال بين الشرق

والغرب ، وهو الذى يمثل « التخوم » الجغرافية لشرق أوروبا وجنوبها ، وهو اقليم آسيوى أفريقى بحر متوسطى ، فضلا عن تاريخه العريق ، حيث نزلت على أرضه الديانات السماوية والتقت فيه الحضارات الكبرى والثقافات الأصلية فى العالم القديم ، يضاف الى ذلك تاريخه الفكرى وتراثه الاجتماعى من حيث وجود شعوب يدين أغلبها بالاسلام فى مواجهة الحضارة الغربية المسيحية ، حيث التقى الطرفان عبر القرون مرات فى ميادين القتال ومرات أخرى فى مجالات التبادل الحضارى والعطاء الثقافى المشترك .

ثم جاء هذا القرن ليكتسب الشرق الأوسط أهمية أخرى تتجاوز حدود البحار والمضايق وقناة السويس والعنق الصحراوى الفسيح ، لكى يقدم « البترول » مصدرا هائلا للثروة شبه المفاجئة ومبعثا جديدا للصراع حول هذه المنطقة الحيوية من عالم اليوم ، يضاف الى ذلك قيام الدولة اليهودية فى اسرائيل كمركز غربى متقدم تسببا وسط شعوب أخرى تعيش على تاريخها وتلوك دوما ذكريات ماضيها .

ولعل أى محاولة لدراسة تأثير التحولات العالمية ، والتطورات الدولية ، والمتغيرات الاقليمية على هذه المنطقة من العالم انما يقودنا الى عدد من الملاحظات ، أهمها :

١ - ان النظرة الجزئية للأمور وافتقاد النظرة الشاملة للمواقف يعتبر قصورا فى الرؤية وعجزا عن اجراء التحليل السليم فى الوقت المناسب .

٢ - لقد أثبتت احداث الأعوام القليلة الماضية ، بدءا من سقوط الستار الحديدي عن أوروبا الشرقية وانتهاءا بتداعيات حرب الخليج ومرورا بعدد من الظواهر الأخرى يأتى فى مقدمتها اختفاء الاتحاد السوفيتى ككيان سياسى ، أقول ان كل هذه المتغيرات الدولية والاقليمية قد جاء معظمها بغير توقع مسبق أو تنبؤ طويل المدى ، وبذلك أصبحنا نتحدث عن صعوبة التنبؤ عند دراسة الظاهرة السياسية .

٣ - لقد سقط مفهوم « عمومية القياس » وأصبحنا أمام مفهوم آخر يشير الى خصوصية التجربة ، فلم يعد مقبولا من الناحية العلمية ، أن نقيس على بلد ما بالنتائج التى حدثت فى بلد آخر ، فعلى الرغم من ثورة المعلومات والتقدم العلمى الهائل الذى شهده عصرنا ، الا أن الهوية القومية للأمم والشخصية الذاتية للشعوب لازالت تعتمد على طبيعة الميراث الاجتماعى والاقتصادى والسياسى .

٤ - لقد ثبت أيضا تباين زوايا التقييم ولم تعد الموضوعية والحياد هى التى تسيطر على أساليب المقارنة ، بل لقد امتزجت دائما زوايا التقييم بمشاعر

الانسان المختلفة ومبادئه ومواقفه ، لذلك فان المعيار الموضوعي للحكم على الأمور يجعل الأمر صعباً ومعقداً في بعض الأحيان .

فاذا حاولنا أن نطبق ذلك على ما جرى ويجرى في الشرق الأوسط في الفترة الأخيرة ، فاننا نلاحظ أن الصعود والهبوط في مراكز القوى الدولية قد طرأت عليه عمليات ابدال وتغيير ، اذ اختفت قوى من الساحة وبرزت على حسابها قوى أخرى .

ان الشرق الأوسط حالياً يواجه السؤال الصعب في تحديد طبيعة انتماء القوى فيه بين العالمية والقومية ، ولسوف أكون محمداً في هذه النقطة فأقدم موقف مصر في أزمة الخليج الأخيرة كنموذج للاختلاف في طبيعة النظرة وأسلوب التقييم لذلك الموقف .

فبينما كان هناك شبه اجماع دولي على تقدير موقف مصر واحترامه ، كان هناك على الجانب الآخر انقسام قومي في تقييم ذلك الموقف المصري ، ولعل السبب في تباین النظرتين انما ينطلق من طبيعة الاختلاف بين مفهوم الشرعية الدولية وبين عوامل ومؤثرات الانتماء القومي على الجانب الآخر ، وربما كانت المشكلة الحقيقية للسياسة الخارجية المصرية في العقدين الآخرين هو انها قد بدأت تعطي للاعتبار الدولي الأولوية بما لا ينتقص ذلك في الوقت ذاته من التزاماتها القومية ،

ذلك ان مصر بلد عجوز سياسيا ، تراكمت فيه الخبرات الحضارية وتوافرت لديه التقاليد السياسية •

ولعل ذلك يفسر أسبقية القرار المصرى على القرار العربى لفترة زمنية تزيد على عقد كامل من الزمان ، فما قبلته مصر بالأمس ورفضه الأشقاء من حولها ، عادوا يطالبون به وقد تبدلت الظروف وتغيرت موازين القوى •• انه باختصار ذلك التفاوت فى درجة النضوج السياسى ومدى الاحساس بالمسئولية الدولية وفهم الظروف العالمية واختلافها من زمان الى آخر ومن مكان الى سواه •

ويهمنى هنا أن أشير بوجه خاص الى عدد من الظواهر التى بدأت تطفو على السطح فى المنطقة ، وأميز منها تحديدا ما يلى :

أولا : تنامى تيار الرفض السياسى الذى يضع عمامة الدين فوق رأسه ويتسريل بعباءة الاسلام السياسى حول جسده ، بينما واقع الأمر انه لا يعبر بلجوثه الى العنف واتجاهه نحو التطرف - عن أى تيار أصولى أو اتجاه سلفى ، بل هو تعبير عن تراكم الاحساس بخيبة الأمل وازدواج الشخصية وانعدام القدرة على التوائم مع ما هو قائم •

ويقع على حدود الشرق الأوسط نموذجان مختلفان للدولة المسلمة •• فالنموذج الإيرانى فى أقصى الشرق

يستغرق حتى أعماقه فى تطبيق المظاهر السياسية للفكر الشيعى المسلم ويتجاوز حدوده الجغرافية وراء منطق الدعوة وشعار الجهاد ، بينما النموذج التركى فى أقصى الشمال يعبر عن علمانية يرهاها الدستور وتعتنقها الدولة منذ أن أنهى « اتاتورك » بقايا خلافة « آل عثمان » فى مطلع العشرينيات من هذا القرن ، وهو نموذج يؤمن بفصل الدين عن الدولة ويقطع العلاقة بين الاسلام والسياسة ، وهو بالتالى نموذج مقبول لدى الغرب حاولت به تركيا « أوزال » أن تقدم صيغة مقبولة لانضمامها الى الجماعة الأوروبية ، فكانت سياسته بالاتجاه نحو الشرق وابراز صبغة اسلامية شكلية لبلاده والاهتمام بقضايا الشرق الأوسط . . . كانت هذه كلها بمثابة أوراق اعتماد تقدم بها النظام التركى ليجد مكانه لدى الجماعة الأوروبية التى تؤمن بالديمقراطية من منطلق التقاليد المسيحية الغربية .

ثانيا : لقد انعكست التطورات العالمية الأخيرة على صراعات الشرق الأوسط ونزاعاته ، وسوف نأخذ النموذج الأم الذى يمثل أكبر هذه الصراعات وأخطرها على الاطلاق ، وأعنى به الصراع العربى - الاسرائيلى فالذى حدث نتيجة هذه التحويلات هو أن العرب قد فقدوا نصيرا تقليديا للقضية الفلسطينية بزوال الاتحاد السوفيتى والاختلاف فى توجهات السياسة الخارجية

لروسيا الاتحادية عن سياسات موسكو السابقة،
وخروجها عن الخط التقليدي الداعم لقضايا العرب
والفلسطينيين ، كذلك جاءت حرب الخليج الأخيرة
لتجهز على التضامن العربي وتنهى صيغة التعاون
الاقليمي ، بل وتكاد تفرغ المضمون القومي من آثاره
لدى بعض الدول العربية ، خصوصا في منطقة الخليج
بعد صدمة الثاني من أغسطس ١٩٩٠ وتداعياتها
المعروفة .

ثالثا : لقد بدأت دول الشرق الأوسط غير العربية
تنظر الى العرب في حالة ضعفهم وتمزقهم نظرة لا تخلو
من الرغبة في اقتناص الفرصة واغتنام الموقف ،
فايران تشعر بأن ضرب القوة العسكرية العراقية قد
أعطائها مميزات نسبية في ميزان القوة بمنطقة الخليج ،
كما انها تشعر بالرغبة في الهيمنة وتوسيع دائرة
النفوذ الديني والسياسي والثقافي في الدول العربية
وأفريقيا المسلمة ، فكلما تحدثت مصر عن أمن الخليج
قامت ايران من جانبها بتوثيق علاقاتها ببعض الدول
المطلية على شاطئ البحر الأحمر ، والسودان مثال
لذلك ، وعلى الجانب الآخر فان النموذج التركي تحكمه
حساسيات تاريخية تجاه العرب وثوراتهم ، فلها مع
سوريا مشكلة مياه الفرات ، وبينها وبين سوريا
والعراق وأيضا ايران مشكلة الأكراد وتطلعاتهم نحو
تجسيد ما يطلقون عليه القومية الكردية .. وهكذا

هناك عرب اليوم محاصرون اقليميا بقوى شرق أوسطية
عبر مثلث أضلاعه ايران وتركيا واسرائيل ، وربما
تحول المثلث الى مربع بضلع جديد يتمثل فى بعض دول
القرن الأفريقى ، وأخص منها بالذكر الدولة الأثيوبية
واقليم أريتريا الذى اتجه نحو الاستقلال بامتنان
واضح تجاه الغرب واسرائيل وليس تجاه العرب
والمسلمين كما كانت الحسابات تتوقع وتنتظر .

وخلاصة القول ، ان الشرق الأوسط يواجه اليوم
رياحا عاتية وأجواء جديدة تفرض على الجميع ، وبغير
استثناء ، ضرورة البحث فى صيغ جديدة لنظام اقليمى
تتعايش فيه كل القوى ولا يصطدم خلاله الأمن القومى
بغيره من القوى الاقليمية المحيطة ، لأن التناقض فى
النهاية ليس حادا بدرجة تحول دون التعايش بل
والتعاون اذا خلصت النوايا وصدقت الجهود وأمنت
شعوب الشرق الأوسط أن بقائها وازدهارها رهن
بإستقرارها السياسى وذاتية القرار الوطنى بها لأن
طبيعة المنطقة تستوجب التسليم بالتعددية والاعتراف
بتمعايش القوميات واحتضان الأقليات فى أرض هى
بطبيعتها ، كما قلنا فى البداية ، مهد الديانات وملتقى
الثقافات ..

احياء التيار العروبي (*)

(*) من اللقاء الفكرى بمعرض الهيئة العامة للكتاب بالقاهرة - ٢٨ يناير

٠ ١٩٩٣

قد تغيب روح الأمة ولكنها لا تموت .. قد يتعثر المسار القومى ولكنه لا يتوقف .. تلك ثوابت الماضى وحقائق العصر ، لذلك فان الحديث فى همومنا القومية لا يكون تحليلقا فى آفاق بعيدة ولا يمثل تفكيرا ترفيها يبتعد عن الواقع أو يتجاوز الممكن .. فالأمة العربية فى حاجة الى وقفة قومية تعيد لها توازنها المفقود وتماسكها الضائع فى وقت تستعيد فيه الظاهرة القومية وجودها فى أماكن مختلفة من العالم نتيجة المتغيرات التى طرأت على النظام الدولى واختفت تأثيرها كيانات سياسية واستعادت قوميات أخرى وجودها على الخريطة السياسية لعالم اليوم .

وقد كان لتراجع المشروع القومى بقيادة مصر بعد هزيمة ١٩٦٧ ورحيل الحقبة الناصرية أثره فى تفريغ الساحة العربية من بعض مظاهر المعطيات القومية وتواكب هذا التراجع مع المد الأصولى الذى اقترن ببعض الظواهر الطفيلية على الظاهرة الاسلامية والتى اتخذت أسلوب العنف السياسى فى محاولة لملء الفراغ الناجم عن انحسار الظاهرة القومية باخفاق مشروع عبد الناصر وانشغال حركة البعث العربى بمسؤوليات

الحكم فى قطرين عربيين من ناحية وتداعيات الصراع
العربى - الاسرائيلى من ناحية أخرى .

ولكن يظل التساؤل قائما - برغم الصورة القائمة
للوّاقع العربى - أليس من سبيل للخروج من التمزق
والانقسام وحالة التردى الراهنة ؟

الجواب بالايجاب .. فعليك دوما هى حركة التاريخ
صعودا وهبوطا .. انتماعا وانكماشاً ..

وتبدو خيوية الأمة فى قدرتها على الاحتفاظ
بالثوابت واستيعاب المتغيرات ، لذلك فإن الطرح الذى
يسمى لاجياء الفكر القومى انما يجب أن يحتوى كل
التحولات والتطورات فى العقود الثلاث الأخيرة منطلقا
من سلبية الواقع دون التعلق المطلق بالأحلام التى قد
تتحول فى ظل استمرار ذلك الواقع الى أوهام

دعنا نعترف بأن الأمة العربية تعيش من عقيدة
تكرار الفشل ، وتراكم ضياع الفرص ، حتى أصبح
الاحباط العام والاحساس بالخطأ فى حق الذات، شعورا
قونيا بالذنب الجماعى ترسب فى وجدان جييل كامل
حتى وصلت مظاهر الفرقة القومية الى حد اختفاء ظاهرة
« الشارع العربى » سياسيا وانقسامها الى مظاهر فرعية
لا تعبر دائما عن رأى عام شامل وموحد تجاه الاحداث .

وهنا لابد من الاعتراف أيضا بعدد من الحقائق
بعضها له ارتباط واقعى بالحركة السياسية للعالم

لشعارات الستينيات مكان بعد الانتقال من مرحلة
العربي بينما بعضها الآخر ذو طبيعة فكرية نظرية تتصل
بالأساس الفلسفي للفكرة القومية في إطارها الجديد
الذي يتجاوز مشروع الخمسينيات ويتفهم روح العالم
الجديد ولا يقع في أخطاء تجربة سابقة بكل ما لها وما
عليها * * ومن الأمور المتصلة بالجانب التطبيقي للواقع
العربي الراهن نميز خمس نقاط هي :

أولاً : تفرض « المسألة العراقية » نفسها في
أولويات أى محاولة لتنقية الأجواء العربية واستعادة
التضامن العربي وأعني بالمسألة العراقية كل ما اتصل
بظروف ذلك القطر العربي الكبير في الأعوام الأخيرة
بدءاً من أخطاء قيادته حتى معاناة شعبه وهو ما يمثل
في النهاية عبئاً ثقيلاً على الضمير العربي بقدر المارارة
التي يختزنها الشعب العراقي يوماً بعد يوم بغض
النظر عن الأسباب والمبررات وهو أمر قد يؤثر سلباً على
مستقبل عروية العراق كما قد يدفع الى مزيد من العنف
السياسي نتيجة أزمة الثقة المتبادلة بينه وبين عدد من
أشقائه العرب فالمسألة العراقية تمثل العقبة الأولى في
سبيل تحسين مناخ العمل العربي وتنقية أجوائه ولا بد
من مواجهة شجاعة تضع المصلحة العربية العليا فوق
كل اعتبار * .

ثانياً : أهمية استيعاب المستجدات في الصراع
العربي - الاسرائيلي * * اذ لا بد أن يستوعب أى طرح

قومي جديد كافة تطورات ذلك الصراع حيث لم يعد
« العدو » الى مرحلة « الخصم » وصولا الى توقعات
التسوية الشاملة .

ثالثا : يجب أن تتحول العلاقات العربية - الإيرانية
في ظل الفكر العربي الجديد الى قيمة مضافة وليست
قيمة مطروحة من استقرار الخليج والمنطقة العربية
عموما ، لذلك لا يجب أن تكون هناك تغذية خارجية أو
مغلية للحساسيات بين الطرفين استنادا الى اختلافات
عرقية أو خلافا مذهبية ويمكن أن نركز بدلا من ذلك
على العوامل الايجابية بدءا من التاريخ المشترك وصولا
الى فتوى « الامام المصري الراحل شلتوت » واجتهادات
عدد من رفاقه في التقريب بين المذاهب الاسلامية . .
نعم ان المضي في ذلك ليس بالسهولة التي نكتبه بها
ولكن ليكن ذلك هو مفهومنا لحسن الجوار بين القوميتين
بشرط أن تكف القيادة الإيرانية عن التدخل في الشؤون
الداخلية لجيرانها وتتوقف عن تصدير القلاقل تحت
مظلة دينية أو انطلاقا من اختلاف في الفلسفة
السياسية .

رابعا : ضرورة اسقاط مفهوم الاختلاف بين
النظم السياسية العربية والتسليم بحد أدنى من
التضامن القائم على الحوار والتركيز على نقاط الاتفاق
وتترك هامش للاختلاف وفقا لظروف كل قطر عربي

وطبيعة التركيبة السكانية فيه ، ويجب أن ندرك أن تصنيف النظم العربية الى تقدمية ورجعية أو ثورية وتابعة أو حتى ديموقراطية وديكتاتورية ، كلها تقسيمات ضارة تعطل مسيرة العمل العربى الواحد ويجب أن نكون دائما مع المقولة الحكيمة « مالا يدرك كله .. لا يترك كله » .

خامسا : ينبنى الاعتراف بخصوصية كل تجربة سياسية على حدة والخروج من دائرة التعميم فاذا كانت القاعدة القانونية تنصرف للناس بذواتهم لا بأشخاصهم ، فالطرح السياسى يختلف عن ذلك لأنه يراعى ظروفها ويستوعب واقعا ولا يتجه الى العمومية والتجريد ، فالشعبوية لا تتعارض دائما مع القومية الكيان الصغير لا يذوب بالضرورة فى الكيان الكبير ، ولكل بلد خصائص وسمات لا تكون دائما مشتركة مع غيرها ولكن يظل إطار الأمة الواحدة قائما .

هذا عن الجانب الحركى فى محاولة واقعية للطرح القومى الجديد وهو جانب يتصل بطبيعة (المشكلات) الراهنة ننتقل منه الى الجانب النظرى المتصل بطبيعة (الاشكاليات) القائمة نسوق منها خمس نقاط أخرى هي :

١ - ان مفهوم العروبة يتجاوز تماما كل النظريات العرقية والمفاهيم المستمدة من التفسير الضيق لتحديد

مفهوم (جنس عربى) ، فالعربى فى رأينا وببساطة هو كل من تكون العربية لغته الأولى وهو بذلك لا يعتمد فى هويته بالضرورة على عوامل تاريخية أو جغرافية .

٢ - ان الاشكالية القائمة بين الاسلام كدين والعروبة كقومية اشكالية مصطنعة فالاسلام حمل العروبة حيثما ذهب فاستجابت أقوام للدين الحنيف والثقافة العربية بينما قبلت أقوام أخرى الاسلام واستمضى عليها قبول اللغة العربية رغم انها لغة القرآن ولسان رسوله الكريم ، وهنا يجب أن لا ينشغل دعاة الاحياء القومى بالمضى فى دروب الاختلاف أو التعارض مع المتحمسين أكثر لظاهرة الاحياء الدينى ، فالواقع ان مثل هذا الاختلاف أو التعارض لا يجد سنداً نقلياً أو مبرراً عقلياً .

٣ - ان أى محاولة لاحياء الفكر القومى فى ثوبه الجديد يجب أن تتوقف عن كل المحاولات السابقة التى أدت الى ازعاج الأقليات من المفهوم التقليدى للعروبة على نحو أدى الى نظرة حذره من جانب الأقليات فى الوطن العربى تجاه الفكر القومى . ولعل تعريف العربى كما ذكرناه يجعل من الأقليات فى الوطن العربى طرفاً أصلياً فى الطرح القومى المعاصر .

٤ - يمثل التفكير التقليدى حول أسبقية الأخذ بالديموقراطية واتساع نطاق المشاركة السياسية قبل

كل محاولات التوحيد القومي والتضامن العربى ، تفكيرا نظريا بحثا ٠٠ فالنظام السياسى وبالتالى توافر مناخ الحريات وازدهار التعددية السياسية لا يجب أن يكون شزطا للبدء فى اتمام الخطوط العريضة لسياسات الدول التى تنتمى لأمة واحدة ٠

٥ - ان البناء الحضارى هو نسق ثقافى بالدرجة الأولى ، لذلك فان الثقافة المشتركة والتى تنطلق من وحدة اللغة هى فى الحقيقة جوهر الحركة القومية وعمادها الأساسى الذى صمد أمام كل الانقسامات العربية والتمزقات القومية وهو يمثل ضمير الأمة الباقى وروحها المتجددة وهو الذى يعطيها الحد الأدنى من التماسك أمام المحن القاسية والانواء العاتية ٠٠ ودور مصر فى العامل الثقافى محورى وريادى ارتكزت عليه خلال عقد كامل من القطيعة المصرية - العربية بفعل الخلاف حول أسلوب التعامل مع مرحلة معينة من الصراع العربى - الاسرائيلى ٠

٠٠ هذه يايجاز مؤشرات حركية ثم قضايا فكرية ذات صلة وثيقة بمحاولة انعاش الفكر القومى وحيائه بمنطوق واقعى بحد أدنى من التضامن تبدو أمتنا العربية فى أشد الحاجة اليه وهى على مشارف القرن الحادى والعشرين ، قرن التجمعات الاقليمية والتكتلات الاقتصادية والثورة الكبرى فى عالم المعرفة والاتصال ٠ قرن يسمى فيه العالم الى توازن استراتيجى جديد

يحمى حقوق الأمم ومصالح الشعوب ويسعى الى التوازن البيولوجى من أجل حماية البيئة وضمان سلام البشرية . . ولنا فى النهاية أن نتأمل الساحة العربية بكل ما فيها من سلبيات وتجاوزات ، ولكننا نلمح مع كل ذلك ومضات أمل توحى بأن شمس القومية سوف تشرق من جديد . . دعنا نرصد بعض هذه الظواهر الايجابية :

(أ) يمثل لقاء القاهرة - دمشق بشكله المنتظم وطبيعته الواقعية أملا جديدا فى عودة الحيوية للصيف العربى ، والتاريخ يؤكد ان أمجاد العرب ارتبطت بالصلة الوثيقة بين مصر وسوريا كما أن الاحباطات التى حلت بالعرب قد ارتبطت أيضا بالتباعد بين مصر وسوريا .

(ب) ان العلاقات المصرية - الليبية فى السنوات الأخيرة تمثل نموذجا عمليا للانتقال العربى من جو القطيعة والجفوة الى اطار التعاون وبناء مناخ الثقة الحقيقى بين البلدين بشكل ربما لم يتوفر منذ قيام ثورة الفاتح من سبتمبر ١٩٦٩ ، وكأنما اتفق الطرفان على التسليم باختلافات وجهات النظر والاعتراف الأمين بتباين الرؤى تجاه العديد من القضايا . . وهذه فى حد ذاتها ايجابية مضيئة على مسرح الأحداث العربية .

(ج) يمثل التقدم النسبى فى مفاوضات السلام حول النزاع العربى الاسرائيلى - برغم كل الثغرات والانكاسات - ايجابية منتظرة ، فالاستقرار الاقليمى

والانفراج السياسى الى جانب تحسن الوضع الاقتصادى
فى المنطقة سوف يدعم الطرح الواقعى للتضامن العربى
وينزع فتيل الارهاب من قنبلة التطرف السياسى .

(د) أن توقف الحرب الأهلية فى لبنان - بخصوصية
وضعه وتركيبته الوطنية - واتجاه لبنان الدولة الى
السيطرة على أرضه هو مؤشر ايجابى آخر يمكن اضافته
لايجابيات الوضع العربى الراهن .

(هـ) يعد الاهتمام المتزايد لدول المغرب العربى
بقضايا المشرق العربى والذى عزز منه دور ليبيا الثورة
كقنطرة قومية بين جناحى الأمة من خلال اقترابها من
الدولة القاعدة « مصر » الى جانب استضافة تونس لمقر
جامعة الدول العربية لأكثر من عشر سنوات ووجود مقر
القيادة الوطنية الفلسطينية بها . . هذه كلها عوامل
تلاحم وانصهار داخل جسد الأمة العربية يمكن رصدها
بكثير من الرضا والارتياح .

(و) تعتبر المحاولة المصرية الأخيرة فى التوفيق
بين السعودية وقطر حول نزاع الحدود بينهما واحتواء
الخلاف الذى احتدم بين القطرين الشقيقين بمثابة
أحياء للأمل فى تنقية الأجواء العربية والتعويل على دور
القاهرة فى القيام بجهود مماثلة على نفس الطريق ،

فذلك قدرها الطبيعي ودورها الطبيعي عبر التاريخ
العربي كله .

•• هذه بعض من همومنا العربية •• وتطلعاتنا
القومية •• نسعى لطرحها قبل أن يبتعد الأمل ••
ويتحول الحلم الى وهم •• ويصبح المآزق القومي هو
طريقنا الوحيد الى المستقبل ••

السلام الشامل •• تصورات المستقبل (*)

(*) من لقاء « الأسمية الرمضانية » في مبنى الهيئة العامة للكتاب بالقاهرة —

٩ مارس ١٩٩٣ •

نتابع جميعا الجهود المبذولة على الساحتين الدولية والاقليمية من أجل تحقيق السلام فى الشرق الأوسط بعد سنوات الصراع الطويل بجوانبه الحضارية والثقافية، ومظاهره السياسية والعسكرية ، ونتائج المادية ، والانسانية ، ونرصد تطورات مفاوضات السلام التى تشارك فيها - ولأول مرة - كل الأطراف العربية المعنية بغير استثناء ، وهو أمر يعطى لهذه المفاوضات أهمية خاصة تميزها عن غيرها وتمطيها قدرها الحقيقى من الجدية والأهمية .. ويهمنى أن أتعرض هنا للملاحظات التالية :

أولا : ضرورة التأكيد على أهمية التفكير المستقبلى وطرح « سيناريوهات » لتصوير كل ما هو قادم ، خصوصا وان العقل العربى لم يتعود فى فترات كثيرة ، ومناسبات عديدة طرح أفكار تتصل بالمستقبل ، مع أن التصور المسبق هو جوهر الرؤية الشاملة ، ولعلنا نذكر أن النكسات التى مرت بنا والأخطاء التى وقعت فيها قياداتنا كانت نتيجة حتمية لقصور الرؤية والاكتفاء برد الفعل وانعدام القدرة على امتلاك البدائل ،

وافترض تغير مواقف الآخرين وتوقع النتائج المتعددة للقرار الواحد . . ربما لأننا ورثنا تراثا اجتماعيا يجعل العلاقة بيننا وبين الزمن قصيرة المدى ، نافذة الصبر ، تعتمد على ردود الأفعال دون اللجوء الى المبادرات البناءة والأفعال المؤثرة والمواقف الفاعلة ، بينما الفارق الحقيقى بين الأمم والشعوب يكمن فى طبيعة الرؤية الشاملة طويلة المدى ، وليس مجرد التعامل مع الأحداث عند وقوعها حين تصبح أمرا تحقق وليس مجرد موقف نظرى لم تكتمل له عناصر الوجود .

ثانيا : دعنا نتساءل . . هل السلام الشامل قادم بالفعل ، أم ان ذلك مجرد آمنيات صاغت سنوات الصراع الطويل والمعاناة البريرة لشعوب المنطقة ؟ . .
واذا كان السلام قريب الاحتمال فما هى العوامل التى نستند اليها فى الحديث الآن عنه ؟؟

وهنا لايد من الدخول فى بعض المؤشرات الفرعية التى تتعلق بالاجابة على هذا التساؤل ، اذ أننا نرصد عددا من الظواهر ، بعضها دولى والآخر يتصل بالمنطقة ذاتها ، ولكنها تشكل فى مجموعها اىحاءات قوية بأن السلام الشامل قادم برغم ما تواجهه المفاوضات من عقبات وما يعترض طريقها من عثرات ، وأهم هذه المؤثرات هى :

(أ) انتقال العلاقات الدولية - حتى الآن على

الأقل - الى مرحلة القطيعة الأحادية بدءا من
تضأول دور الاتحاد السوفيتي السابق على
مسرح الأحداث ، حتى أتفائه ككيان سياسى ،
واعتبار الولايات المتحدة الأمريكية قوة عظمى وحيدة ،
وذلك على الرغم من استمرار جمهورية روسيا الاتحادية
من حيث الشكل على الأقل ، احدى الدولتين الراعيتين
لمفاوضات السلام الجارية ، ولا شك أن وجود قطب
واحد يقود سياسات العالم بدرجات متفاوتة فى مناطقه
المختلفة هو أمر يعدم امكانية التوازن فى الصراعات
الدولية عن طريق استخدام الأطراف المختلفة للعلاقات
بين احدى القوتين فى مواجهة القوة الأخرى ، كما
ينبغى أن نسلم أن اختفاء الاتحاد السوفيتى من مسرح
الأحداث ، قد أضر بشكل ما بالمطالب العربية والقضية
الفلسطينية ، لا باعتبار انه كان فقط حليفا للعرب فى
مواجهة اسرائيل منذ النصف الثانى من الخمسينيات ،
ولكن أيضا لأن الاخلال بالتوازن الدولى يكون دائما
فى غير صالح أصحاب القضايا العادلة والحقوق
المشروعة *

(ب) لقد مهدت حرب الخليج الثانية ، والقضاء
على الآلة العسكرية العراقية للدخول فى جو السلام
بالمنطقة ، فقد هدأت مخاوف اسرائيل تجاه العراق ،
وزادت ثقتها فى مستقبل أمنها ، وعلى الجانب الآخر
انقسم العرب بشكل ضرب التضامن بين دولهم مما جعل

موقفهم التفاوضي أضعف من ذي قبل ، الى جانب انخفاض الدعم السياسي والمادى من دول الخليج للفلسطينيين ، نتيجة موقف قياداتهم الداعم للعراق فى غزوها للكويت ، كما انه كان من نتائج حرب الخليج الثانية أيضا انه قد أصبح من المتعين على الولايات المتحدة الأمريكية ، أن تقوم بتحريك فى المنطقة يحسن من صورتها أمام شعوبها ، ويحافظ بالتالى على مستقبل مصالحها فيها ، وهكذا كانت هذه المجموعة من النتائج لحرب الخليج الأخيرة دافعا لكل الأطراف نحو مائدة المفاوضات وان اختلفت الدوافع وتباينت الأسباب .

(ج) اتجاه سوريا الى تحسين علاقاتها مع الغرب ، واستجابتها لرغبة أمريكية فى ذلك منذ مشاركة سوريا فى تحرير الكويت واتخاذها موقفا داعما للمشرعية الدولية ، بالإضافة الى شعور سورى له مبرراته بضرورة الحذر من استمرار المواجهة مع الغرب ، اذ يمكن له فى أى مرحلة توجيه التهم المعتادة لها كما حدث بالنسبة لليبيا مثلاً . ونحن نعلم ان السوريين هم الذين رفعوا شعارهم المعروف منذ توقيع اتفاقية السلام المصرية - الاسرائيلية ، وقد كان ذلك الشعار (انه اذا لم تكن هناك حرب بدون مصر فلا سلام بدون سوريا) ، ولعل هذا الموقف السورى فى حد ذاته يعطى الحجم الحقيقي لعملية السلام ، اذ أن مجرد مشاركتها فيها الى جانب علاقاتها المؤثرة فى قطاعات كثيرة من الفلسطينيين ،

يعطى لهذه المفاوضات أهمية واضحة خصوصا اذا وضعنا في الاعتبار أثر المنظور التاريخي الذي يتمسك به بعض المتشددين السوريين من أن «ضبة الجولان ليست هي جوهر النزاع السوري الاسرائيلي ولكن جوهر النزاع الحقيقي يكمن في اعتبار ان الأرض الفلسطينية المحتلة هي أيضا جزء من « سوريا الكبرى » » .

(د) يضاف الى العوامل التي مهدت للدول في مفاوضات السلام عامل آخر يتصل بانشغال قوى الرفض التقليدية في الوطن العربي بمشكلات نوعية من نمط جديد ، فليبيا طرف فيما نطلق عليه «الأزمة الغربية - الليبية » بكل تطوراتها واحتمالاتها ، بينما الجزائر مستغرقة في مشكلاتها الداخلية بكل أسبابها ونتائجها .

ثالثا : ان دخول الأطراف الى مائدة المفاوضات ، وتكرار اللقاءات وتعدد الجلسات لا يعنى بالضرورة ان السلام الشامل العادل سوف يكون وشيكا . . ولكن يعنى فقط ان احتمالاته أكثر من أى وقت مضى لأسباب تتصل بالتحويلات الدولية والمتغيرات الاقليمية وظروف الأطراف ذاتها ، كما ان الحديث عن تلازم الشمول بالعدل عند التعرض لمستقبل السلام فى المنطقة هو حديث مريح من الناحية النظرية فقط لما يحمله ذلك من دلالات التوازن ، ولكن واقع الأمر لا يعنى أن وجود هذا التلازم نظريا سوف يؤدى بالضرورة الى امكانية تطبيقه ، فالشمول مفهوم مطلق ، يعنى انتفاء

الاستثناء ، بينما العدل مفهوم نسبي تدخل القوة طرفا
فى تحديده بل وأحيانا فى فرضه .

رابعا : انه مقتضيات مواجهة السلام أصعب من
مقتضيات مواجهة الحرب ، فالأخيرة تعطى الأطراف
نوعا من الجمود والتمسك بموقف واحد فى ظل الحماية
السياسية ، وأحيانا الأيديولوجية كمبررات للعمل
العسكرى ، اذ ان أوضاع الدول فى حالة الحرب أشبه
بظروفها فى ظل الاقتصاد المغلق والحماية الجمركية
الكاملة التى تريح المنتجين فى الداخل ، بينما الدخول
فى أجواء السلام يغنى بالضرورة استقاط كل أنواع
الحماية وأشكال المقاطعة والانفتاح على الآخرين بحثا
عن البدائل وخوضا فى تفصيلات حل النزاع، وتفتيش
كل طرف عن ميزات السلام بالنسبة له من جوانبها
السياسية ، والاقتصادية والثقافية .

خامسا : ان مستقبل تحقيق السلام على الأرض
القدسيتية مرتفع أيضا بخسب الخلاف ووضع حد
للتنافس بين منظمة التحرير الفلسطينية بمنطلقاتها
التي تستند الى أساس قومى وبين حركة حماس على
الجانب الآخر فى الأرض المحتلة ومنطلقاتها التى
تستند الى أساس دينى ، ولا شك ان احتمالات الصراع
بينهما غداة الوصول الى تسوية سلمية مقبولة ، سوف

يكون من شأنه تبديد الطاقات الفلسطينية ، واهدأ نتائج سنوات طويلة من النضال الدامى .

سادسا : ان مصر هى صاحبة أكبر تجربة لصنع السلام فى العصر الحديث ، بدءا من حرب أكتوبر ثم زيارة القدس ، حتى توقيع اتفاقية السلام ومرور قرابة خمسة عشر عاما عليها وأزنت مصر فيها بدقة شديدة بين انتمائها القومى العربى والتزامها التاريخى تجاه القضية الفلسطينية من جانب وبين التزاماتها التعاقدية بعد توقيع اتفاقية السلام مع اسرائيل عام ١٩٧٩ . . قد يقول البعض ان سلام تلك السنوات بين مصر واسرائيل هو « سلام بارد » ولكن من ذا الذى يزعم ان السلام بين الدول يعنى بالضرورة العلاقة الحميمة أو الارتباط الوثيق ، ويكفى أن ندرك ان قرار السلام من الجانب المصرى كان واحدا من أهم القرارات السياسية فى القرن كله ، وأكثرها تأثيرا فى مستقبل النزاع ومواقف أطرافه جميعا .

سابعا : نسلم مع الواقع بوجود عقبات ثابتة أمام أمام عملية السلام ، وعشرات طارئة فى طريقها ، فمن العقبات مثلا موقف اسرائيل المتعنت من المطالبات المشروعة للشعب الفلسطينى ، بينما يكون من العثرات مسألة المبعدين بكل تطوراتها ونتائجها ، ورغم كل ذلك فان احتمالات السلام الشامل تبدو فى الأفق غير البعيد ، وهو ما يستوجب على الساسة العرب والمفكرين وأصحاب

الخبرة والرأى ، البحث الجاد فى عدد من القضايا والمسائل المطروحة وبالحاح فى مرحلة ما بعد الوصول الى التسوية الشاملة ، وهى قضايا ومسائل تبدو ملامحها من الآن ، نذكر من نماذجها على سبيل المثال :

(أ) السلام القادم وتأثيره على تيارات العنف السياسى المستترة بمظلة الدين فى المنطقة .

(ب) السلام القادم والثروة العربية وتطلعات اسرائيل للتعامل معها والبحث فى مشروعات سوق واسعة فى المنطقة .

(ج) السلام القادم وانعكاسه على حرارة التوجه القومى وأهمية التضامن العربى .

(د) السلام القادم وتأثيره المحتمل على الثقافة العربية وذاتية الشخصية القومية .

(هـ) السلام ودور مصر فى المنطقة سياسيا واقتصاديا وثقافيا وتأثيره على وضعها القيادى ودورها الريادى .

•• هذه بعض التصورات للمستقبل رأيت ان أطرحها للنقاش المفتوح مؤمنا بأن تصور المستقبل العربى هو الامتداد الطبيعى لصحوة الذاكرة القومية وقدرتها على استيعاب كل ما يجرى ، والتحسب لكل ما هو محتمل .

صدر للمؤلف : -

١ - التقارب الأمريكى السوفيتى ومشكلة الشرق الأوسط
١٩٧٠

٢ - الشعب الواحد والوطن الواحد (مع آخرين)
الأهرام ١٩٨١

٣ - الأقباط فى السياسة المصرية
دار الشروق ١٩٨٥

صدر نفس الكتاب باللغة الانجليزية ١٩٩١
عن هيئة الكتاب

٤ - الاسلام فى عالم متغير
هيئة الكتاب ١٩٩٣

تحت الطبع : -

١ - حوار الأجيال
دار الشروق

٢ - تجديد الفكر القومى
دار الشروق

فهرس

الموضوع	الصفحة
مقدمة	٧
مصر والعرب	٩
رياح التغيير والعالم العربى	١٧
قضية الديمقراطية فى مصر	٢٣
مفهوم النظام العربى الجديد	٤٧
هل لدينا فكر	٥٥
الشرق الاوسط فى عالم متغير	٦٥
احياء التيار العربى	٧٥
السلام الشامل	٨٧

مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب

رقم الايداع بدار الكتب ١٩٩٣/٥٧٧٩

ISBN — 977 — 01 — 3433 — 3

للمؤلف :

- * «التقارب الأمريكى - السوفيتى ومشكلة الشرق الأوسط» .
مطبعة أكاديمية ناصر - القاهرة ١٩٧٠
- * «الشعب الواحد والوطن الواحد» (مع آخرين) تقديم د . بطرس
غالى .
- مطابع الاهرام - القاهرة - ١٩٨١
- * «الاقباط فى السياسة المصرية»
دار الشروق - القاهرة (طبعتان) ١٩٨٥ - ١٩٨٨
- دار الهلال - القاهرة (طبعة واحدة) ١٩٩٠
- * صدرت لنفس الكتاب طبعة بالإنجليزية
عن الهيئة العامة للكتاب عام ١٩٩١
- * «الإسلام فى عالم متغير»
الهيئة العامة للكتاب (ثلاث طبعات) ١٩٩٣
- * «لقاء الأفكار»
الهيئة العامة للكتاب - القاهرة - ١٩٩٣

تحت الطبع :

- * «حوار الأجيال»
دار الشروق - القاهرة
- * «تجديد الفكر القومى»
دار الشروق - القاهرة

هذا الكتاب يضم عددا من «اللقاءات الفكرية» حول بعض القضايا التى تحيط بنا ، والهموم التى تحاول اغتيال ، حاضرننا ، والمخاوف التى تسعى لالتهام مستقبلنا .. تضىء صفحاته شموع الأمل ومصابيح الغد .. فالأفكار هى التى تصنع الرؤية ، وتفتح نوافذ المعرفة ، وتدخل بنا فى دائرة حوار قومى شامل يعبد الطريق امام أجيال لازالت فى ضمير الغيب ..

فالفكر هو أرقى وظائف البشر ، يضيف كل لحظة جديداً ، فالإنسان الفرد لم يعيش الدهر كله ولم يعيش فى كل مكان ..

